PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

نصوص

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية

المعقودة بين

الجمهورية العراقية والدول الأخرى

والوثائق والكتب المتبادلة الملحقة بها

الجزء الثاني

وضع باشراف وزارة التجارة

Iraq

نصوص
الاتفاقيات التجارية والاقتصادية
المعقودة بين
الجمهورية العراقية والدول الأخرى

والوثائق والكتب المتبادلة الملحقة بها

الجزء الثاني

وضع باشراف وزارة التجارة

تموز ١٩٦٠

مطبعة العاني – بغداد

~~(Arab)~~
KPA
.I726
1959
juz' 2
(RECAP)

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 014107021

مقـــدمة

ان الـكتاب الذى نقدمه الى القراء الـكرام يكوّن الجزء الثانى من « نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى » . وهى الاتفاقيات التى عقدت خلال السنة الثانية لثورة ١٤ تموز الخالد وكان الجزء الاول يحتوى على الاتفاقيات المعقودة خلال السنة الاولى للثورة .

ان هذه الاتفاقيات تعكس نفس الاهداف الاقتصادية العامة التى اختطتها حكومة الثورة منذ أول تأسيسها وهى « تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمجموع الشعب وذلك باتباع مبدأ التوجيه الاقتصادى الحـكومى بغية تحرير الاقتصاد العراقى من التبعية الاستعمارية وتوجيه رؤوس الاموال الخاصة والعامة نحو الصناعة وتقوية الطبقة الوسطى التجارية والصناعية وعدم التحيز فى العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ولتهيئة الظروف الموضوعية لانجاح قانون الاصلاح الزراعى وتصفية العلاقات الاقطاعية فى الريف » . وان هذه الاتفاقيات انما هى مجرد جزء من الجهود الـكبيرة لتحقيق هذه الاهداف الـكبرى .

ان أهمية الاتفاقيات التجارية تنبعث من كونها وسيلة فعّالة لتطوير التبادل التجارى مع مختلف بلدان العالم واطراً قانونية لتنظيم هذا التبادل على اسس صحيحة وموضوعية فضلا عن الطبيعة الملزمة التى تضمنتها معظم الاتفاقيات والتى تستهدف بالدرجة الاولى ضمان مصلحة الجانب العراقى وتطوير صادراته الى الاسواق العالمية .

وفى الحقيقة يمكن اعتبار عقد هذه الاتفاقيات نقطة تحول أساسية فى توجيه العلاقات التجارية الخارجية للجمهورية العراقية فبعد ان كانت هذه العلاقات مقتصرة على أسواق الدول الغربية وبعد ان كانت جميع الطرق للدخول الى الاسواق الاخرى وأهمها أسواق الـكتلة الاشتراكية والبلدان المحايدة ،

مغلقة بوجهة التجارة العراقية ، أصبحت المجـــال مفتوحا لتنمية العلاقات التجارية مع جميع دول العـالم بدون تمييز وعلى أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ووضعت هذه الاتفاقيات الاساس القانونى والاقتصادى المتين لتحرير التجارة الخارجية للجمهورية امراقية من السيطرة الاقتصادية الاجنبية .

وفى الواقع ان مفهوم الحيـــاد وعدم التحيز فى العلاقات التجارية الخارجية ليس مجرد غاية تمليها اعتبارات سياسية أو عاطفية ، وانما هو ضرورة تمليها مصلحة الاقتصاد القومى للحصول على أكبر ما يمكن من مكاسب فى تجارتنا الخارجية وتنمية الصادرات العراقية وفتـــح أسواق جديدة لها وزيادة قـــوة المساومة للمصدرين العراقيين وكسر الطـــوق الاحتكارى المفروض على المنتجات العراقية فى الاسواق العالمية . وعلى هذا فلا يمكن لهذا المفهوم ان ياخذ شكله الحقيقى والواقعى ما لم ينشأ تبادل تجارى متنامي مع جميع الـكتل الاقتصادية العالمية وما لم تمنح التسهيلات التجارية لتطوير التجـــارة مع مختلف الدول بقطع النظر عن أنظمتهـــا السياسية والاجتماعية المختلفة .

ان حصيلة اقامة العلاقات التجارية وتطويرها استنادا الى هذا المفهوم خلال سنتين فقط قد اثبتت صحة ما نحن بصدده بما لا يدع مجالا للشك وليس ادل على ذلك من تجارة التمور العراقية . فقد حصل تبدل جوهرى فى وضع هذا المنتوج الحيوى خلال هذه الفترة القصيرة نسبيا . فبعد ان كان يعانى من ازمات متلاحقة وكساد مستمر نتيجة قلة الطلب العالمى عليه وضيق الاسواق المستوعبة له وسيطرة الاحتكار الاجنبى على تصديره ، دخـل تصدير هذه المادة فى الوقت الحاضر دور الانتعاش والازدهار سواء من ناحية الـكميات المصدرة التى زادت اضعافا مضاعفة أو من ناحية الاسعار التى ارتفعت ارتفاعا ملحوظا وقد لعبت الاتفاقيات الثنائية التى نحن بصددها الدور الاول فى تصريف الفائض من التمور ورفع أسعارها وسوف تلعب دورا أكبر فى تطوير انتاج التمور وكبسها وتحسينها أيضا . ان الاتفاقية التجارية الثانية التى عقدت مع جمهورية الصـين الشعبية فى شهر مايس المنصرم التى تلزم الاخيرة بشـــراء ٦٥ الف طن من التمور العراقيـــة

والبروتوكول الملحق بالاتفاقية التجارية المعقودة مع جيكوسلوفاكيا الموقع عليه فى شهر حزيران الماضى والذى يلزم البلد المذكور بشراء تمور عراقية بقيمة لا تقل عن ربع مليون دينار وكذلك البروتوكول الملحق بالاتفاقية التجارية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع عليه بنفس الشهر والذى يلزمها بشراء تمور لا تقل عن عشرين الف طن انما هى مجرد أمثلة لما نقول بالاضافة الى العقود الخاصة التى ابرمت مع الاتحاد السوفياتى والهند تنفيذا للاتفاقيات التجارية المعقودة مع هذه البلدان .

يتضمن هذا الكتاب اتفاقيات عقدت مع دول عربية شقيقة شاءت الظروف التاريخية ان لا تكون بينها وبين العراق علاقات تجارية واسعة كتونس والمغرب بالرغم من العلاقات الاخوية التى تربط شعب العراق بهذه الشعوب . وكان عقد الاتفاقيات مع هذين البلدين يستهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتطويرها بما يمكن تحقيق السوق العربية المشتركة واقامة منطقة تفضيل كمركية مع هذين البلدين العربيين . ولقد تضمنت الاتفاقيتان التجاريتان نصوصا تهيء المجال لبحث كافة الظروف والعوامل التى تسهل الوصول الى ذلك . كما وان بعض الاتفاقيات الواردة فى هذا الكتاب قد عقدت مع دول تربطها مع العراق علاقات تجارية صغيرة الحجم كجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية كوريا الديمقراطية والاتفاقيات التجارية مع هذه البلدان انما هى نقطة الابتداء فى تأسيس العلاقات التجارية معها وتطويرها بما يحقق مصلحة الطرفين . اما القسم الآخر كالدنمارك مثلا فان التبادل التجارى معها كان موجودا قبل عقد الاتفاقية وان عقدها لا يعدو كونه تنظيما وتطويرا لهذا التبادل .

وتوضيح أخير لابد منه هو ان واقع كون استيرادات العراق الى أكثر بلدان العالم تزيد اضعافا مضاعفة عن صادراته هو الذى حدى بتضمين مبدأ الاستيراد النسبى فى الاتفاقيات التى عقدتها حكومة الجمهورية العراقية والتى قد تعقدها فى المستقبل وذلك لغرض ترتيب التزام ما بذمة الدول الاجنبية يستهدف خلق الحافز لدى هذه الدول لزيادة مشترياتها من العراق دون

أن يستهدف تطبيق هـذا المبـدأ بشكله الجـامد بحيث يؤدى الى عرقلة التبادل التجارى وتقليص الاستيراد من الطرف الآخر بل ان تطبيق المبدأ المذكور يجرى بشكل مرن وعلى ضوء واقع التبـادل التجارى وامكانيات العراق التصديرية الى الاسواق العالمية .

ان اعمال هذا الشرط كالتزام أدبى فى ذمة الطرف المقـابل يمنح الطرف العراقى وسيلة للضغط عليه لزيادة مشترياته وذلك أثناء البحث فى تنفيذ الاتفاقية وعقد العقود استنادا اليها وقد اثبتت التجربة والتطبيقات العملية مع الدول التى وافقت على قبول هـذا المبدأ فى الاتفاقيات التجارية التى عقدت معها بجلاء صواب هذا الرأى ويمكن القول ان توسع صادرات التمور العراقية فى السنة الاخيرة والذى تمت الاشارة اليه فى أعلاه كان بسبب من التزام الدول المذكورة من تنفيذ شرط الاستيراد النسبى وذلك بالرغم من عدم وجود الامكانية الظاهرة لتحقيق شروط الاستيراد النسبى مع هذه الدول بصورة كاملة فى الوقت الحاضر ريثما تتم مناهج التنمية الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والتصنيع .

هذا ولنا وطيد الامل بان يؤدى تطبيق هذه الاتفاقيات الى نمو التجارة العراقية لاسيما زيادة تصدير المنتجات العراقية كجزء من ازدهار اقتصادنا الوطنى بموجب السياسة الحكيمة التى تنتهجها حكومة الثورة بقيادة زعيم البلاد الامين عبدالكريم قاسم .

جدول يبين الاتفاقيات التجارية والاقتصادية

المعقودة بين الجمهورية العراقية والبلدان الاخرى

منذ بداية تموز ١٩٥٩ لغاية حزيران ١٩٦٠

التسلسل	اسم الاتفاقية	تاريخ توقيعها	تاريخ تنفيذها
١	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية فيتنام الدمقراطية	٨-٧-١٩٥٩	٢٣-١٢-١٩٥٩
٢	اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريا الدمقراطية الشعبية	٢٣-٧-١٩٥٩	٢٨-١٢-١٩٥٩
٣	اتفاق تجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية	٢٧-٧-١٩٥٩	
٤	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدنمارك	١٣-١-١٩٦٠	
٥	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية	٢٨-١-١٩٦٠	
٦	اتفاقية المدفوعات بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية	٢٨-١-١٩٦٠	
٧	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية	٤-٤-١٩٦٠	
٨	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية	٩-٥-١٩٦٠	
٩	اتفاقية التجارة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية	٢٥-٥-١٩٦٠	
١٠	اتفاقية المدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية	٢٥-٥-١٩٦٠	
١١	بروتوكول تجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الدمقراطية	٣-٦-١٩٦٠	
١٢	بروتوكول تجارى بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية	٦-٦-١٩٦٠	

الاتفاقية التجارية

بين

حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية فيتنام الدمقراطية

والبروتوكول الملحق بها

خطاب سيادة أبراهيم كبة وزير الاقتصاد

بمناسبة افتتاح المفاوضات لعقد اتفاقية تجاريه بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الدمقراطية

ايها الضيوف الاعزاء

ايها الاخوان :

باسم الجمهورية العراقية الخالدة أحي فى ذواتكم الكريمة جمهورية فيتنام الدمقراطية البطلة ، وباسم الشعب العراقى الجبار الذى دك معاقل الاستعمار وقلب خططه رأسا على عقب فى منطقة الشرق الاوسط وفى العالم ، أحي فى أشخاصكم الشعب الفيتنامى الباسل الذى سطر فى تاريخ الجهاد ضد الاستعمار الفرنسى الجبان ، عدو الامة العربية اللدود وعدو شعبنا الجزائرى الباسل ، صفحات خالدة رائعة يبلى الزمن وهى حية باقية ما بقى الجديدان .

ايها الاصدقاء :

لم تكن ثورتنا المجيدة ، ثورة ١٤ تموز انقلابا سياسيا أو عسكريا تافها ، وان كانت قوى الاستعمار والرجعية والانتهازية تتمنى وتحاول ان يكون ذلك كذلك ، بل كانت ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية ، ثورة بالمعنى العلمى للكلمة استهدفت وأدت الى القضاء على النظام الاستعمارى الاقطاعى الملكى المباد واحلت محله نظاما وطنيا جديدا يستند الى علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة لخدمة مصالح الشعب العراقى بطبقاته الوطنية الاربع ، العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية .

وثورتنا بعد هذا هى جزء لا يتجزأ من ثورة الشعوب الآسيوية الافريقية التى تكون بدورها جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية المعاصرة ضد النظام الاستعمارى العالمى ، ان طبيعة ثورتنا ومستقبلها مرتبطان كليا بمصير

هذه الثورة العالمية وبمصير النظام الاستعمارى العالمى ، وهذه الحقيقة الكبرى هى التى تجعل من انتصار ثورتنا الظافرة وتحقيق جميع أهدافها أمرا حتميا لا يمكن ان يقاوم لانه ينسجم وخط السير الانسانى العام ويتفق مع ضرورات التاريخ •

ايها الاصدقاء :

وثورتنا بعد هذا وذاك ثورة وطنية ديمقراطية ومعنى ذلك ان أهدافها وانجازاتها لا تخرج عن نطاق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ولا تستهدف أية أهداف اشتراكية أو شيوعية ان أهداف الثورة مستمدة من هذه الطبيعة الديمقراطية الوطنية للثورة وذلك فى جميع الميادين وخاصة فى الميدان الاقتصادى • فالثورة هدفت الى اقامة نظام اقتصادى سليم يستند الى التخطيط الاقتصادى ، والى توزيع الارض على منتجيها الفلاحين ، والى تعبئة رأس المال الوطنى العام والخاص فى خدمة الصناعة الوطنية ، الى توجيه السياسة التجارية للبلاد ضمن هذا المخطط الاقتصادى •

ايها الاصدقاء :

تعلمون ان العلاقات التجارية الخارجية على العموم هى شرط لا غنى عنه لبناء أى اقتصاد وطنى معين • ان أفكار الاوتاركية الاقتصادية أو الاكتفاء الذاتى خرافة من الخرافات ولا يمكن فى مجتمع كمجتمعنا حيث أصبح العالم كله بفضل الثورة الصناعية الحديثة وحدة كبرى لا تتجزأ ، لا يمكن فى مثل هذا المجتمع الاستغناء عن العلاقات التجارية الخارجية • وقد سبق ان عقدت جمهوريتنا الفتية اتفاقات اقتصادية وتجارية وتكنيكية مع كثير من الدول الصديقة وفى مقدمتها الدول الاشتراكية ، فساهمت هذه الاتفاقيات وستساهم الى حد أكبر فى المستقبل القريب فى فك الاحتكار الغربى الذى كان مفروضا على بلادنا من ناحية التصدير والاستيراد ، هذا بالاضافة الى الدور الذى تلعبه هذه الاتفاقيات فى تزويدنا بما قد نحتاجه فى المستقبل من الرأسمال العينى بشكل مكائن وتجهيزات وما نحتاجه دائما

فى العون الفنى والعلمى وذلك على أسس تجارية صرفة تخدم استقلالنا وشخصيتنا وتعمل على ازدهار اقتصادينا .

ايها السادة :

اسمحوا لى مرة ثانية ان أكرر ترحيبى بمقدمكم واغتباطى العظيم بزيارتكم ، وليس هناك من ريب فى ان مفاوضاتنا هذه التى اتشرف بافتتاحها الآن ، سوف تنتهى حتما الى الموفقية والنجاح لخدمة شعبينا بقيادة زعيمينا الديمقراطيين الثوريين هوشى مينه وعبدالكريم قاسم ولخدمة السلام العالمى .

بيان مشترك

بغية تطوير العلاقات التجارية وتعزيز روابط الصداقة بين جمهورية فيتنام الديمقراطية والجمهورية العراقية فقد اجرى الوفد التجارى لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية برئاسة السيد لى بان نائب وزير التجارة الخارجية مفاوضات تجارية مع الوفد التجارى لحكومة الجمهورية العراقية برئاسة السيد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد وذلك فى بغداد فى الفترة الممتدة من التاسع والعشرين من شهر حزيران ١٩٥٩ الى الثامن من شهر تموز ١٩٥٩ .

وقد اجريت المفاوضات فى جو يسوده الود والتفاهم المتبادل واختتمت بنجاح حيث وقعت اتفاقية تجارية بين البلدين اقيمت بموجبها علاقات تجارية رسمية فيما بينهما . وبمقتضى هذه الاتفاقية ستصدر جمهورية فيتنام الديمقراطية الى الجمهورية العراقية الرز والاخشاب والحرير الاصطناعى والسكر والمكائن وغيرها من السلع كما ستصدر الجمهورية العراقية الى جمهورية فيتنام الديمقراطية التمور والجلود والقطن والصوف الخام والمنتجات النفطية وغيرها .

واتفق الفريقان كذلك على ان يكون لجمهورية فيتنام الديمقراطية الحق فى تأسيس ممثلية تجارية فى الجمهورية العراقية وان يكون للجمهورية العراقية الحق فى تأسيس ممثلية تجارية فى جمهورية فيتنام الديمقراطية .

لقد وقعت الاتفاقية المذكورة أعلاه بتاريخ الثامن من تموز ١٩٥٩ وذلك من قبل السيد لى بان نائب وزير التجارة الخارجية بالنيابة عن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية والسيد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية حيث تم ذلك بحضور الوفدين وممثل عن وزارة الخارجية العراقية وكذلك بحضور مندوبين عن الصحف العراقية وعن محطة اذاعة وتلفزيون بغداد .

بغداد ٢٨ تموز ١٩٥٩

اتفاقية تجارية

بـــين

حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تحدوهما الرغبة فى تعزيز الصداقة بين حكومتى وشعبى البلدين ورغبة منهما فى تنمية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما اتفقتا على ما يأتى :ـ

المادة الاولى

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بالرسوم الكمركية وكافة التكاليف الاخرى والضرائب المطبقة على الاستيراد أو التصدير أو مرور السلع بطريق الترانزيت .

المادة الثانية

لا تسرى احكام المادة الاولى أعلاه على ما يلى :ـ

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التى ستمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود .

(ب) الفوائد والحظوات والامتيازات الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل حكومة الجمهورية العراقية الى أى بلد عربى وكذلك أية امتيازات خاصة ناشئة عن اتحاد كمركى عقدته أو قد تعقده الجمهورية العراقية .

(جـ) الفوائد والحظوات والامتيازات الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية الى أى بلد مجاور وكذلك أية

امتيازات خاصة ناشئة عن اتحاد كمركى عقدته أو قد تعقده جمهورية فيتنام الديمقراطية .

المادة الثالثة

يجرى التبادل التجارى بين الفريقين المتعاقدين بموجب مبدأ الاستيراد والتصدير النسبيين للسلع والبضائع المدرجة فى الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية . ولا تقل قيمة السلع العراقية التى تستوردها جمهورية فيتنام الديمقراطية بأى حال من الاحوال عن ٥٠٪ من قيمة استيرادات العراق من جمهورية فيتنام الديمقراطية .

المادة الرابعة

تقوم الحكومتان بأصدار اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة فى الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة السارية المفعول فى كلا البلدين . وليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالسلع غير المدرجة فى الجدولين المذكورين .

المادة الخامسة

بغية تنمية التجارة بين الفريقين المتعاقدين يكون للمشترين فى أى من البلدين الحق فى اعادة تصدير السلع المستوردة من البلد الآخر الى بلد ثالث بعد الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة فى كلا البلدين .

المادة السادسة

مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية فى كلا البلدين تتمتع البواخر العائدة لاى من الفريقين المتعاقدين مع حمولاتها فيما يخص كافة القضايا المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانىء المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من تسهيلات الميناء ورسوم التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات بمعاملة لا تقل ـ بأى حال من الاحوال ـ حظوة عن تلك

الممنوحة الى البواخر العائدة الى أى بلد أجنبى آخر وتستثنى من ذلك اية امتيازات تمنح للبواخر التى تتعاطى التجارة الساحلية لاى من الفريقين فانها لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الآخر .

المادة السابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الآخر التسهيلات المعقولة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى فى بلد أى منهما مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما .

المادة الثامنة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين القاطنين فى جمهورية فيتنام الديمقراطية والجمهورية العراقية بالباون الاسترلينى القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

وتنظم لهذا الغرض كافة العقود وقوائم الحسابات المتعلقة بالتجارة بين جمهورية فيتنام الديمقراطية والجمهورية العراقية بالباون الاسترلينى أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

ولتنفيذ احكام هذه المادة بصورة فعالة يقوم البنك الوطنى لجمهورية فيتنام الديمقراطية والبنك المركزى العراقى بوضع الترتيبات الفنية اللازمة لذلك .

المادة التاسعة

لغرض تعزيز وتوسيع العلاقات بين البلدين وتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية توافق الحكومتان على تأسيس ممثليات تجارية فى بلديهما وتحدد الوضعية القانونية للممثليات التجارية بموجب البروتوكول المرفق بهذه الاتفاقية والذى يشكل جزء لا يتجزأ منها .

المادة العاشرة

يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما فيما يتعلق بأية

أمور تنشأ عن أو تخص التجارة بين البلدين • ولتحقيق هذه الغاية تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين فى موعد يتفق عليه الفريقان ولا يتأخر عن (٤٥) يوما من تاريخ الطلب المقدم بهذا الخصوص •

المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا لفترة مماثلة بعد ذلك الا اذا تقدم أى من الفريقين باشعار تحريرى لانهائها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها فى أية سنة تنفيذية •

حرر فى بغداد بتاريخ ٨ تموز ١٩٥٩ بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والفيتنامية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء •

بالنيابة عن حكومة
جمهورية فيتنام الديمقراطية

بالنيابة عن حكومة
الجمهورية العراقية

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية

١ ـ التمـــور
٢ ـ الشـــعير
٣ ـ الجلـــود
٤ ـ القطـــن
٥ ـ البذور الزيتية
٦ ـ الســـمنت
٧ ـ منتجات نفطية
٨ ـ صوف (خام)
٩ ـ بطانيات صوفية

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من جمهورية فيتنام الديمقراطية

الفحـــم
التبيوكا وطحين التبيوكا (Manioc and manioc flour)
الـــــرز
الشـــاى
بذور الياسون
أعشاب طبية
الجوت وحبال مصنوعة من الجوت
المشروبات : براندى وليكورات وغيرها

ملبوسات محاكة : ملابس تحتانية وجوارب قصيرة وبدلات سباحة ولفافات رقبة وايشاربات وكذلك صدريات وقفازات وجوارب قصيرة

مصنوعة من الصوف

بطانيات قطنية

أقمشة قطنية

فواكه معلبة

السكر والسكر الخام

سلع فنية :

أدوات صغيرة للمكائن : مخارط وأدوات تثقيب وغيرها

مصنوعات فضية

تحفيات خشبية مطلية بالوارنيش

سلع مصنوعة من العاج

سلع صنوعة من القرون

سلع منحوتة ومطعمة

المطـــرزات

سلع مصنوعة من القش (Rattan articles)

سلع مصنوعة من القصب

سلع مصنوعة من الخيزران

حصران مصنوعة من القش

أخشـــاب

بروتوكول

خاص بتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية العراقية فى جمهورية فيتنام الديمقراطية وبتأسيس ممثلية تجارية لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية فى الجمهورية العراقية

استنادا الى الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية بتاريخ ٨-٧-١٩٥٩ يحق لحكومة الجمهورية العراقية تأسيس ممثلية تجارية فى جمهورية فيتنام الديمقراطية كما ويحق لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تأسيس ممثلية تجارية فى الجمهورية العراقية .

وبغية القيام بالمهام التى تنشأ عن تطوير العلاقات بين الدولتين يوافق كلا الفريقين على منح الممثلية التجارية لحكومة الجمهورية العراقية فى جمهورية فيتنام الديمقراطية وعلى منح الممثلية التجارية لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية فى الجمهورية العراقية على أساس المقابلة بالمثل المعاملة التالية :-

١ - يتمتع رؤوساء الممثليات التجارية ونوابهم وزوجاتهم وأطفالهم القاصرون بالحصانة الشخصية وتتمتع بنفس الحصانة المكاتب والوثائق والملفات وحقيبة البريد العائدة للممثلية التجارية وفقا للتعامل الدولى المطبق فى كلا البلدين .

٢ - تعفى الممثليات التجارية من الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة للاستعمال الرسمى .

٣ - تتمتع الممثليات التجارية بحق حرية المراسلة مع حكوماتها ومع ممثليات دولها فى البلدان الاخرى ويضمن ذلك حق استعمال الشفرة .

٤ - يحق للممثليات التجارية ممارسة الوظائف القنصلية كأصدار السمات

وتصديق شهادات المنشأ وقوائم الحسابات والوثائق التجارية الاخرى •

ينفذ هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تصديق كلا البلدين الاتفاقية التجارية المشار اليها فى ديباجة هذا البروتوكول وفقا للاجراءات الخاصة بكل منهما •

حرر فى بغداد بتاريخ ٨ تموز ١٩٥٩ وذلك بنسختين أصليتين كل منهما باللغـات العربية والفيتنامية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء •

بالنيابة عن حكومة
جمهورية فيتنام الديمقراطيه

بالنيابة عن حكومه
الجمهورية العراقية

بيان رسمى

حول تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الدمقراطية

تم فى ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٥٩ فى السفارة العراقية فى موسكو بين السيد عبدالوهاب محمود السفير فوق العادة والمفوض للجمهورية العراقية لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسيد سوفتاك السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية فيتنام الدمقراطية الشعبية لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية والبروتوكول بتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية العراقية فى جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية وبتأسيس ممثلية تجارية لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية فى الجمهورية العراقية الموقع عليها فى بغداد فى ٨ تموز ١٩٥٩ وبذلك أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة ٠

مدير الاذاعة والتلفزيون العام

اتفاقية للتجارة والمدفوعات

بين

الجمهورية العراقية

وجمهورية كوريا الدمقراطية الشعبية

كلمة سيادة عبداللطيف الشواف وزير التجارة
بمناسبة التوقيع على اتفاقية التجارة والمدفوعات والبروتوكول الملحق بها بين الجمهورية العراقية وجمهورية كورية الديمقراطية الشعبية

الذى تم فى القصر الابيض مساء يوم الخميس ٢٣ تموز ١٩٥٩

سيدى نائب رئيس وزراء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
سادتى الافاضل

لى الشرف العظيم ان أقوم هذا اليوم بتوقيع اتفاقية التجارة والمدفوعات والبروتوكول الملحق بها الخاص بتأسيس الممثليات التجارية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والجمهورية العراقية ، وبذلك أكون قد ساهمت فى وضع الحجر الاساسى الاول فى التاريخ لصرح العلاقات بين بلدينا ، هذه العلاقات التى آمل من الصميم ان تتطور وتزدهر الى ما فيه الخير للشعبين الصديقين ولعل فى الطريقة الاخوية التى مرت خلالها مفاوضاتنا المثمرة وفى روح التفاهم المشترك العميق الذى ساد هذه المفاوضات ما يبعث أقوى الآمال فى ان تكون هذه الاتفاقية اطارا واسعا لعلاقات تجارية حقيقية تساعد اقتصاديات الجمهوريتين على تنفيذ برامجها للتقدم الاقتصادى ولرفاه شعبيهما وتوطد اسسا واسعة لتعاونهما فى الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الاخرى .

ايها السادة

ان معطيات الكفاح التاريخى القاسى الذى خاضه الشعب الكورى من أجل استقلاله وسيادته الوطنية معطيات ثرية خصبة بالنسبة لحركة التحرر العالمية ضد الاستعمار وعلى الاخص بالنسبة لنا نحن ابناء ثورة ١٤ تموز التحررية الخالدة ، فان فى طبيعة الحرب الكورية وفى أسلوبها والقوى

المختلفة التى اججت هذه الحرب ورفعت شعاراتها والطريقة التى عقدت بها الهدنة والقوى المختلفة التى ساعدت على احلال السلام وفى الاسلوب الذى اتبعته حكومة كوريا الدمقراطية الشعبية فى اعادة بناء بلادها ان فى كل ذلك من التجارب ما ينير أمامنا السبيل فى كفاحنا من أجل الحفاظ على مكاسب ثورتنا وعلى نهجها الدمقراطى وما يؤكد لنا ضرورة بناء وحدة القوى الوطنية ورصها للحيلولة دون نفوذ مؤامرات التدخل الاستعمارى المقوضة لكياننا الوطنى •

سيدى نائب الرئيس

ان نقطة البدء فى الطريق الطويل الى توطيد علاقاتنا الاقتصادية قد رسمت اليوم وهى نقطة تشير الى ان الاسس التى ستقوم عليها هذه العلاقات هى اسس حرة ديمقراطية منزهة عن الغرض قائمة على مبدأ المساواة والمنافع المتبادلة هادفة الى توازن الميزان التجارى بين البلدين متبعة قاعدة معاملة أكثر الدول حظوة ونحن نتطلع بكل اعتزاز الى اليوم الذى نرى فيه أبناء الشعب الكورى البطل الى جانبنا فى بغداد يؤسسون ممثليتهم التجارية ويتعاونون معنا يدا بيد فى تنمية التبادل التجارى بين البلدين حيث نرى السلع الكورية تساهم فى سد حاجة الشعب العراقى ونرى السلع العراقية تساهم فى سد حاجة الشعب الكورى •

وفى الاخير اسمحوا لى يا سيدى نائب الرئيس أن اكرر ترحابى بكم وأن أقدم لشخصكم المحترم المعروف جيدا بعناده ضد القوى الاستعمارية ولشعبكم البناء الشجاع اعمق الاعجاب من الشعب العراقى الثائر ومن قائده الملهم عبدالكريم قاسم والسلام •

اتفاقية للتجارة والمدفوعات

بين

الجمهورية العراقية

وجمهورية كورية الديمقراطية الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية كوريه الديمقراطية رغبة منهما فى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين وتعزيز الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعبين قررتا الدخول فى الاتفاقية التالية :ـ

المادة الاولى

تقيم الحكومتان فيما بينهما علاقات اقتصادية وتجارية على أساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة .

المادة الثانية

يتخذ الفريقان كافة التدابير المناسبة الضرورية لتسهيل التجارة بين البلدين ويستخدمان كافة الوسائل الممكنة لتأمين الوصول الى موازنة فى التجارة بين البلدين ومع ذلك فلا تقل قيمة السلع العراقية التى تستوردها جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية بأى حال من الاحوال عن ٥٠٪ من قيمة استيرادات العراق من جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية .

المادة الثالثة

تقوم الحكومتان باصدار اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة فى الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة السارية المفعول فى كلا البلدين . وليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالسلع غير المدرجة فى الجدولين المذكورين .

المادة الرابعة

يوافق الفريقان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم

حظوة وذلك فيما يتعلق باصدار اجازات التصدير والاستيراد والاجراءات الشكلية الكمركية والرسوم الكمركية والعوائد وتكاليف الخزن وسائر النفقات وتستثنى من ذلك ما يلى :

١ ـ الفوائد الخاصة التى منحتها حكومة الجمهورية العراقية أو قد تمنحها فى المستقبل الى أى من البلدان العربية أو البلدان المجاورة لها .

٢ ـ الفوائد الخاصة التى منحتها حكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية أو قد تمنحها فى المستقبل الى أى من البلدان المجاورة لها .

المادة الخامسة

يجرى تبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية بواسطة عقود تعقد بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين العراقيين ومؤسسات التجارة الخارجية الكوريه وذلك بموجب القوانين والانظمة المطبقة من وقت لآخر فى كلا البلدين .

المادة السادسة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين القاطنين فى الجمهورية العراقية وجمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية بالباون الاسترلينى القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

وتنظم لهذا الغرض كافة العقود وقوائم الحسابات المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية بالباون الاسترلينى أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

ولتنفيذ أحكام هذه المادة بصورة فعالة يقوم البنك المركزى العراقى والبنك المركزى الكورى بوضع الترتيبات الفنية اللازمة لذلك .

المادة السابعة

بوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما فيما يتعلق بابه

أمور تنشأ عن أو تخص التجارة بين البلدين • ولتحقيق هذه الغاية تؤلف لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين فى موعد يتفق عليه الفريقان ولا يتأخر عن ٤٥ يوما من تاريخ الطلب المقدم بهذا الخصوص •

المادة الثامنة

يوافق الفريقان أيضا على تأسيس ممثليات تجارية فى عاصمة كل منهما الآخر لغرض تدعيم وتعزيز العلاقات بين البلدين وتسهيل تنفيذ الاتفاقية التجارية •

ويعقد بروتوكول منفصل خاص بالامتيازات والحقوق القانونية لهذه الممثليات التجارية •

المادة التاسعة

بغية توسيع التبادل التجارى وتحقيق التوازن فى التجارة بين البلدين يجوز لكلا الطرفين اعادة تصدير البضائع المستوردة من الطرف الآخر الى بلد ثالث وذلك باستحصال موافقة المصدرين الاصليين للسلع •

المادة العاشرة

يصادق على هذه الاتفاقية فى أقرب موعد ممكن وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة • وما لم يتقدم أى من الفريقين المتعاقدين باشعار حول رغبته بانهاء الاتفاقية قبل ثلاثة أشهر من انتهاء المدة المذكورة فانها تجدد تلقائيا كل مرة لمدة أخرى آمدها سنة واحدة •

حررت هذه الاتفاقية فى بغداد فى ٢٣ تموز ١٩٥٩ بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والكورية والانكليزية على التوالى • ويعول على النصوص الثلاثة على السواء •

بتخويل من حكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية

بتخويل من حكومة الجمهورية العراقية

الجدول (آ)

البضائع المتوفرة للتصدير من جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية الى الجمهورية العراقية

١ ـ مواد صيدلانية
٢ ـ كاربيد الكالسيوم
٣ ـ بيكاربونات الصوديوم
٤ ـ الصودا الكاوية
٥ ـ منتجات كيماوية أخرى
٦ ـ زجاج على شكل ألواح
٧ ـ مكائن لاغراض الرى
٨ ـ الخزف الصينى (فرفورى) والخزف الصينى الدقيق الصنع (بورسلين)
٩ ـ أقمشة حريرية
١٠ـ النبيذ والمشروبات الروحية
١١ـ ورق التبغ

الجدول (ب)

البضائع المتوفرة للتصدير من الجمهورية العراقية الى جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية

١ ـ التمور
٢ ـ الشعير
٣ ـ الجلود
٤ ـ الصوف
٥ ـ القطن
٦ ـ البذور الزيتية
٧ ـ بطانيات صوفية
٨ ـ منتجات نفطية

بروتوكول

خاص بتأسيس ممثلية تجارية لحكومة الجمهورية العراقيه فى جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية وبتأسيس ممثلية تجارية لحكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية فى الجمهورية العراقية

استنادا الى الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٢٣-٧-١٩٥٩ يحق لحكومة الجمهورية العراقية تأسيس ممثلية تجارية فى جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية كما ويحق لحكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية تأسيس ممثلية تجارية فى الجمهورية العراقية .

وبغية القيام بالمهام التى تنشأ عن تطوير العلاقات بين الدولتين يوافق كلا الفريقين على منح الممثلية التجارية لحكومة الجمهورية العراقية فى جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية وعلى منح الممثلية التجارية لحكومة جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية فى الجمهورية العراقية على أساس المقابلة بالمثل المعاملة التالية :-

١ - يتمتع رؤوساء الممثليات التجارية ونوابهم وزوجاتهم وأطفالهم القاصرون بالحصانة الشخصية وتتمتع بنفس الحصانة المكاتب والوثائق والملفات وحقيبة البريد العائدة للممثلية التجارية وفقا للتعامل الدولى المطبق فى كلا البلدين .

٢ - تعفى الممثليات التجارية من الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة للاستعمال الرسمى .

٣ - تتمتع الممثليات التجارية بحق حرية المراسلة مع حكوماتها ومع ممثليات دولها فى البلدان الاخرى ويضمن ذلك حق استعمال الشفرة .

٤ - يحق للممثليات التجارية ممارسة الوظائف القنصلية كأصدار السمات وتصديق شهادات المنشأ وقوائم الحسابات والوثائق التجارية الاخرى .

ينفذ هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تصديق كلا البلدين الاتفاقية التجارية المشار اليها فى ديباجة هذا البروتوكول وفقا للاجراءات الخاصة بكل منهما .

حرر فى بغداد بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٩ وذلك بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والكوريه والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء .

بتخويل من حكومة
جمهورية كوريه الديمقراطية الشعبية

بتخويل من حكومة
الجمهورية العراقية

بيان رسمى

تم بعد ظهر يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٥٩ فى السفارة العراقية فى موسكو بين سيادة عبدالوهاب محمود السفير فوق العادة والمفوض للجمهورية العراقية لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسيد باكدو كهوا القائم بأعمال سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية والمدفوعات الموقع عليها فى بغداد فى ٢٣ تموز ١٩٥٩ وبذلك فقد أصبحت الاتفاقية المذكورة نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام ٠

مدير الاذاعة والتلفزيون العام

الاتفاق التجاري

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية

كلمة سيادة عبداللطيف الشواف وزير التجارة

فى حفلة التوقيع على الاتفاق التجارى

مع جمهورية البانيا الشعبية

فى بهو أمانة العاصمة مساء ٢٧-٧-١٩٥٩

سيدى السفير

اخـــوانى

اذا ما احتفلنا اليوم بتوقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية فنحن لا نحتفل بميـــلاد علاقات جديدة بين بلدينا ، لان العلاقات التى تربط الشعب العراقى بالشعب الالبانى علاقات تاريخية نشأت خلال أجيال عديدة عن طريق هجرة الاشخاص وتبادل البضائع والصلات الثقافية ونبعت كلها من حقيقة وحدة خضوعنا معا لمستعبد واحد ، لقد كنا مدى قرون عديدة نحكم حكما اقطاعيا رجعيا من قبل سلطة سياسية مطلقة هى الســلطة العثمـانية التى تميزت بكل ما يميز سلطات القرون الوسطى من جهل وتعصب وتأخر واستبداد واهمال أدى الى هدم معالم الحضارة القديمة الزاهرة التى كان يفخر بهـــا بلدانا والى تخريب اسس اقتصادنا القومى وجعـل منهما فى الاخير بلدين مختلفين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما سهل مهمة الاستعمار العالمى فى ربطهما الى نظامه الاستغلالى وفى ابقائهما فى حالة التبعية له أمدا طويلا انتهى أخيرا بخروج الشعبين منتصرين فى معركة الاستقلال والتحرر الوطنى حيث يشق كل منهما الآن طريقه الرحب فى التقدم الاقتصادى ضمن جبهة الدول المؤمنة بالتعايش السلمى وخلال ضجة القوى الاستعمارية ومؤامراتها وتهويشاتها .

سيدى السفير

ان الثورة التى تفجرت فى ١٤ تموز بقيـــادة ابن الشعب الزعيم

عبدالكريم قاسم هى التى اعادت الى الشعب العراقى حقوقه التى كان قد صادرها الطغيان الاستعمارى وان من أولى هذه الحقوق حقنا فى التعامل التجارى مع جميع الدول على قدم المساواة وضمن نطاق المنافع المتبادلة .

لقد كنا مستعبدين سابقا وكان محرما على المستعبد ان يضع يده بيد الرجل الحر اما اليوم وبعد ان بزغ واقع تحررنا من الفلك الاستعمارى فان من ضمن أهداف ثورتنا أن نتعرف الى جميع القوى الخيرة فى العالم وان نتعامل معها وان نمهد السبيل عن هذا الطريق لسيادة السلام فى العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية مع جميع الشعوب وتطبيقا لهذه الحقيقة النبيلة جاء عقد الاتفاقية الثقافية والاتفاقية التجارية مع جمهوريتكم ، هاتان الاتفاقيتان اللتان تمثلان تنظيما عمليا لمستقبل العلاقات بين البلدين حيث يملؤنا الامل ان يتطور هذا التنظيم القانونى الى صلات تجارية وثقافية عضوية حية واسعة .

ايها السادة

ان الاتفاقية التى عقدناها اليوم بدافع الرغبة فى تطور العلاقات التجارية بين بلدينا تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة للطرفين وعلى أساس معاملة كلا الطرفين للآخر معاملة أكثر الامم حظوة فى أمور الكمارك والموانىء ورسوم الاستيراد والضرائب والاجور وهى تهدف بالنتيجة الى التوازن التجارى الكامل على ان لا تقل قيمة السلع العراقية المصدرة منذ الآن الى جمهورية البانيا الشعبية عن ٥٠٪ من قيمة استيرادات العراق منها .

وان قائمتى السلع بالمواد المزمع تصديرها من كلا البلدين للآخر وان كانتا قائمتين متواضعتين تمثلان واقع الاقتصاد غير المتطور فى البلدين الا ان فى هاتين القائمتين كل الامكانيات لانشاء تبادل تجارى فيما بيننا فنحن نحتاج الى الفحم والخشب والاقمشة القطنية والمعلبات وبامكاننا تصدير التمور والجلود والقطن والصوف الخام والسمنت ومنتجات النفط وعسو

ان يكون ى ا ـدد بين هذين النوعين المختلفين من البضائع ما يؤدى الى توطيد التعاون سنة بعد أخرى فى هذا المجال حيث يؤمل ان تتسع قائمتى البضائع الملحقتين بالاتفاقية تبعا لتقدم برامج التنمية الاقتصادية والصناعة التى يقوم بتنفيذها البلدان •

سيدى السفير

اسمحوا لى أخيرا بأن أكرر ترحابى بصفتكم تمثلون شعبا فارسا جريئا نبيلا صبورا كان أول الشعوب التى هزت السيف بقوة أمام الغزو الفاشستى ورفضت ان تغمده الى ان اكتسبت السيادة الكاملة للوطن وثقوا بأننا هنا ننظر الى نضالكم البطولى التاريخى والى جهودكم فى بناء بلادكم الجميلة الصغيرة نظرة الاعجاب الخالص والاحترام والسلام •

ترجمة خطاب سفير البانيا فى بغداد

ورئيس الوفد الالبانى بمناسبة حفلة التوقيع على الاتفاق التجارى بين الجمهورية العراقية والبانيا

فى ٢٧-٧-١٩٥٩

صاحب السيادة

سادتى الكرام

انه لمن دواعى سرورنا وانه لحدث سعيد بالنسبة لنا للتوقيع فى هذا اليوم على الاتفاق التجارى بين جمهورية البانيا الشعبية والجمهورية العراقية • والاتفاق الذى نوقعه هو تعبير جديد عن المحبة الصادقة والتعاون الاخوى بين بلدينا •

واننا مقتنعون من ان الاتفاق سيحقق المنفعة المشتركة التامة لغرض تطوير التعاون بين بلدينا وتدعيم المحبة التى تربط بين شعبينا المكافحين من أجل السلام والديمقراطية •

ســـادتى

كنا سعداء جدا لمشاركتنا فى عيدكم العظيم بمرور السنة الاولى على ثورة ١٤ تموز واسمحوا لى ان اعبر بهذه المناسبة للحكومة العراقية عن خالص شكرنا لدعوتنا لهذه المناسبة وللاستقبال الودى الذى لاقاه وفدنا •

ان الرابع عشر من تموز أصبح رمزا للحرية وللسيادة الكاملة لشعبكم الشجاع الذى نجح بالمشاركة مع الجيش فى القضاء على القيود التى فرضها عليه الاستعمار والاقطاع والرجعية •

ان توقيع هذا الاتفاق ليس لغرض ايجاد روابط بين شعبينا ، وانما لتجديد العلاقات الودية القديمة بين الشعبين العراقى والالبانى ، وكان

المستعمر قد بذل جهود نجسه لقطع هذه العلاقات وذلك بخلق عقبات بين شعبينا والشعوب الاخرى المحبة للحرية والاستقلال •

الا انه بالرغم من كل هذا نحن بقينا متحدين معكم بروابط تاريخية وثقافية ودينية •

وان هذا الاتفاق الذى نوقعه ما هو الا مثال رائع على رغبتنا فى اعادة العلاقات المتينة من التعاون بين شعبينا لخدمة الانسانية ولسعادتنا •

ان الشعب الالبانى وحكومته يتتبعون بعطف واعجاب الكفاح والجهود المستمرة للشعب العراقى البطل ويحيون من صميم القلب ظهور جمهوريتكم كحدث تاريخى عظيم يضع نجاحات الكفاح والجهود التى بذلها الشعب العراقى منذ قرن من الزمن من أجل الحرية والاستقلال • نحن مسرورين جدا لانتصارات الشعب العراقى الشقيق الشجاع الذى قضى على كافة المتآمرين والمجرمين من المستعمرين الذين هم ضد الجمهورية العراقية •

انتهز هذه الفرصة لابدى التحيات والتمنيات الخالصة نيابة عن الشعب الالبانى وحكومته الى الشعب العراقى الشقيق الصديق والى حكومته والى قائده رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم •

واعرب لكم عن أخلص التمنيات للنجاحات الجديدة والانتصارات المقبلة لصيانة وتثبيت جمهوريتكم من أجل التطور الاقتصادى والثقافى للبلد ومن أجل التقدم والسعادة لشعبكم البطل والمخلصين من ابناء الوطن محبى السلام •

ليعش التعاون الاخوى والودى بين الشعبين الالبانى والعراقى •

اتفاق تجارى
بـــين
الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقيـة وحكومة جمهورية البانيـا الشعبية تحدوهما الرغبة فى تطوير العلاقات التجـارية بين بلديهما على أسـاس المساواة والمنافع المتبادلة اتفقتا على ما يلى :ـ

المادة الاولى

ان العـلاقات التجارية بين الجمهـورية العراقيـة وجمهورية البانيـا الشعبية تقوم على مبدأ احترام المصالح التجارية المتبادلة •

المادة الثانية

يجرى التبادل التجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيـا الشعبية على أساس قائمتى السلع (آ) و (ب) المرفقتين •

تتضمن القائمة (آ) السلع المعدة للتصدير الى جمهورية العـراق وتتضمن القائمة (ب) السلع المعدة للتصدير الى جمهورية البانيا الشعبية •
ويجوز تعديل قائمتى السلع (آ) و (ب) باتفاق الفريقين •

ولا تقل قيمة السلع العراقية التى تستوردها جمهورية البانيا الشعبية بأى حال من الاحوال عن ٥٠٪ من قيمة استيرادات العراق من جمهورية البانيا الشعبية •

المادة الثالثة

تمنح السلطات الحـكومية المختصة فى البلدين اجازات الاستيراد والتصـدير اللازمة للسلع المدرجة فى قائمتى (آ) و (ب) وفق القوانين المرعيـة •

المادة الرابعة

لا تمس احكام المادة الثانية حقـــوق الاشخاص العراقيين الطبيعيين والحكميين وحقوق مؤسسات التجارة الخارجية الالبانية فى عقد صفقات تجارية لاستيراد أو تصدير السلع غير المدرجة فى القائمتين المشار اليهما فى المادة الثانية بشرط مراعاة الانظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير وقيـــود التحويل الخارجى السائد فى بلد كل منهما .

المادة الخامسة

تحظى السلع المنتجة فى الجمهورية العراقية أو المستوردة منها بالحد الادنى من الرسوم الكمركية لدى وصولها الى جمهورية البانيا الشعبية ولا تخضع هذه السلع لرسوم استيراد أو ضرائب أو أجور أعلى من تلك المفروضة على السلع المستوردة من أى بلد ثالث .

وتحظى السلع المنتجة فى جمهورية البانيا الشعبية أو المستوردة منها بالحد الادنى من الرسوم الكمركية لدى وصولها العراق ولا تخضع هذه السلع لرسوم استيراد أو ضرائب أو أجور أعلى من تلك المفروضة على السلع المستوردة من أى بلد ثالث .

لا تسرى الاحكام المبينة أعلاه على السلع المستوردة من الجمهورية العراقية والتى يكون منشؤها بلادا لا تتمتع فى جمهورية البانيـــا الشعبية بمعاملة أكثر الامم حظوة كما لا تسرى هذه الاحكام على السلع المستوردة من جمهورية البانيا الشعبية والتى يكون منشؤها بلادا لا تتمتع فى الجمهورية العراقية بمعـاملة أكثر الامم حظـوة . كذلك تسرى معاملة أكثر الامم حظوة بالنسبة للانظمة والاجراءات الشكلية الكمركية المتعلقة بأستيراد السلع وتصديرها ونقلها بالترانسيت وخزنها ونقلها من واسطة الى أخرى وكذلك بالنسبة للاجور المتعلقة بها .

المادة السادسة

ان السلع المستوردة من الجمهورية العراقية الى أقليم جمهورية البانيا

الشعبية منقولة بطريق الترانسيت عبر بلد أو عدة بلدان أخرى وكذلك السلع المستوردة من جمهورية البانيا الشعبية الى أقليم الجمهورية العراقية منقولة بطريق الترانسيت عبر بلد أو عدة بلدان أخرى تخضع لنفس المعاملة التى تمنح لها فيما لو سلمت مباشرة من بلد المنشأ أو التصدير .

المادة السابعة

يطبق نظام أكثر الدول حظوة على البواخر التجارية التابعة لكل من الفريقين وعلى حمولتها عند دخول البواخر وخروجها ومكوثها فى موانىء الفريق المتعاقد الآخر .

المادة الثامنة

لا تسرى معاملة أكثر الامم حظوة المنصوص عليها فى هذا الاتفاق على ما يلى :ـ

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التى ستمنح من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لاغراض تيسير تجارة الحدود .

(ب) المنافع الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركى معقودة أو قد تعقد من قبل احد الفريقين المتعاقدين .

(جـ) الامتيازات والمنافع الخاصة التى منحها أو قد يمنحها العراق الى أى من البلدان العربية .

(د) الامتيازات والمنافع الخاصة التى منحتها أو قد تمنحها فى هذا الشأن جمهورية البانيا الشعبية الى أى من البلدان المتاخمة لها .

المادة التاسعة

يسعى الفريقان المتعاقدان بكل الوسائل الى توسيع تجارة الترانسيت عبر أراضيهما مراعين فى ذلك القوانين والانظمة والقواعد التى تنظم نقل البضائع بطريق الترانسيت والمرعية فى بلديهما .

المادة العاشرة

تسدد كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين

فى الجمهورية العراقية وبين المؤسسات الالبانية للتجارة الخارجية بالعملة التى يجرى الاتفاق عليها بين الفريقين .

وتجرى لهذا الغرض كافة العقـود والحسابات المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية بالعملة التى يجرى الاتفاق عليها بين الطرفين .

المادة الحادية عشرة

يصدق هذا الاتفاق من قبل كل فريق متعاقد وفق تشريعاته . ويصبح نافذا بعد تبادل وثائق التصديق الذى يتم فى بغداد ويبقى الاتفاق ساريا لمدة سنة واحدة من تاريخ نفاذه ويجدد سنة بعد أخرى بصورة تلقائية ما لم ينقضه أحد الفريقين تحريريا مبلغا الفريق الآخر رغبته فى ذلك قبل ثلاثة أشهر من انقضاء أى سنة من سنى النفاذ .

واثباتا لذلك وقع هذا الاتفاق الموقعان أدناه المخولان من حكومتيهما وفق الاصول .

حرر ببغداد بتاريخ **٢٧** تموز **١٩٥٩** وذلك بنسختين اصليتين كل منهما باللغتين العربية والالبانية ويعتبر كلا النصين نصا رسميا معول عليه .

بتخويل من حكومة	**بتخويل من حكومة**
جمهورية البانيا الشعبية	**الجمهورية العراقية**
اولفى لولو	**عبداللطيف الشواف وزير التجارة**
سفير جمهورية البانية الشعبية	**ورئيس الوفد العراقى**
فى العراق ورئيس الوفد الالبانى	

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من جمهورية البانيا الشعبية

الفحـــم
خشب معاكس
الاقمشة القطنية
أسماك معلبة
فواكه معلبة
معجون طماطم
مربيـــات
مشـــروبات (Liqueurs)

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية

التمـــور
الشـــعير
الجلـــود
القطـــن
الصوف الخام
بذور زيتية
ســـمنت
منتجات النفط

الاتفاقية التجارية

بين

حكومة الجمهورية العراقية وحكومة

مملكة الدانمارك

خطاب سيادة عبداللطيف الشواف ـ وزير التجارة

فى حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية ومملكة الدنمارك

فى ١٣ كانون الثانى ١٩٦٠

سيدى القائم بأعمال المفوضية الدانمركية فى بغداد

ايها السادة الاخوان

نحتفل اليوم بتوقيع الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية والمملكة الدانمركية وبذلك نضع لبنة جديدة فى صرح تنظيم تجارتنا الخارجية بعد ان حررتنا ثورة الرابع عشر من تموز من التسيب والتبعية الاقتصادية للاستعمار ، فانبثقت علاقاتنا التجارية بدول العالم أجمع من واقع المنافع المتبادلة والتكافؤ بين الحقوق والالتزامات وعلى أساس مواصلة التعاون الاقتصادى الموضوعى بين أفراد العائلة الدولية .

ان سياسة التعايش السلمى الاقتصادى بين الشعوب ذات الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة وعدم التحيز فى العلاقات التجارية والسعى لتطوير وازدهار حجم التجارة الدولية ليست تاكتيكا عرضيا يهدف الى خدمة غرض وقتى بل هى احدى الاسس الثابتة التى تسير عليها جمهوريتنا فى الميدان الاقتصادى لتحقيق التقدم الاقتصادى للشعب العراقى ولترسيخ الدعائم اللازمة لسيادة السلام بين الشعوب .

ان علاقاتنا التجارية بالدانمارك ليست علاقات جديدة ففى خلال السنين السابقة كانت الدانمارك هى البلد الاوربى الوحيد الذى يبتاع من منتجاتنا ما يزيد عما نستورده منه . اذ يبلغ معدل استيرادات العراق من الدانمارك خلال السنوات الخمس المبتدأة بسنة ١٩٥٤ ما قيمته ٦٦٦٠٠٠

دينارا بينما يبلغ معدل صادرات العراق الى الدانمرك خلال تلك المدة حوالى (١ر٠٢٦ر٠٠٠) دينارا • وقد كانت الاسواق الدانمركية أكبر مستهلك للشعير العراقى سنة ١٩٥٨ اذ بلغت الكميات المصدرة منه الى الدانمرك ٩٩٠٠٠ ألف طن بما قيمته (١ر٥٢٩ر٧٨٩) دينارا • يضاف الى ذلك الكميات الاخرى من الشعير العراقى التى اشترتها الدانمرك بواسطة بلاد اخرى والتى تبلغ حوالى (٤٦ر٠٠٠) طن والتى تبلغ قيمتها أكثر من مليون دينار • كما تستورد الدانمرك اضافة الى ذلك التمور والبذور وعلف الحيوانات •

اما استيرادات العراق من الدانمرك فهى تشتمل على منتجات الالبان والسمنت الابيض والملون من الانواع الاخرى التى لا تنتج فى العراق والادوية والمواد الكيمياوية وورق المقوى والالبسة الداخلية والآلات والاجهزة والمواد الكهربائية والاناث والادوات الطبية •

لذلك فان الاتفاقية الموقعة اليوم لا ترسم بطبيعة الحال نقطة البدء فى التعامل التجارى بين البلدين فهذه النقطة مرسومة من قبل ولكنها تستمد أهميتها من انها وضعت الاطار القانونى اللازم لتطوير وتوسيع عمليات التبادل التجارى بين البلدين وتنظيمها على أساس الاتصال المباشر بين المؤسسات التجارية العراقية والدانمركية مع منحها معاملة أولى الدول بالرعاية عند قيامها بنشاطها التجارى • ان الجمهورية العراقية وهى فى دور بناء اقتصادياتها ورفع المستوى الاجتماعى لافراد الشعب ستحتاج الى المزيد من البضائع الانتاجية والبضائع الاستهلاكية كما ستحتاج الى المزيد من الخبرة الفنية ونحن نتلمس السبل المؤدية الى الحصول على ما نحتاج اليه فى مختلف بلاد العالم على ان تكون سبلا مزدوجة تربط بين تجارة التصدير وتجارة الاستيراد وتحمل منتجاتنا الى الخارج مقابل البضائع التى تحملها لنا وفق شروط تحقق المصلحة الفضلى لاقتصادنا الوطنى •

ان التقدم الاقتصادى فى الدانمرك والاختصاص العالى فى تربية المواشى وصناعة المعلبات وصناعات الالبان والمواد الكيمياوية مع الطابع الزراعى

العام لاقتصادنا العراقي وامكانيات تطوره كما ونوعا خلال السنين المقبلة بنتيجة اكمال مشاريع التنمية الزراعية وقانون الاصلاح الزراعي سيجعل من الممكن تعاون بلدينا في مجال بناء المنشآت الزراعية والحيوانية وبناء الصناعات الزراعية والكيمياوية أيضا في العراق • وقد ضمنت الكتب المتبادلة الملحقة بالاتفاقية للمؤسسات الدانمركية الراغبة في القيام بتقديم خدماتها وخبرتها في هذا المجال الحماية القانونية اللازمة لتنافسها المشروع والعادل مع المؤسسات التابعة للبلدان الاخرى في هذا المجال • وان الجدول المرقم (ب) الملحق بالاتفاقية يدل على ذلك بغاية الوضوح فهو يتضمن علاوة على البضائع التقليدية التي يستوردها العراق من الدانمرك الآن ـ بضائع وسلعا جديدة يؤمل أن تدخل قنوات التبادل التجاري بين البلدين بنتيجة تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق ـ فتساعد على تطوير الصناعات ولا سيما الصناعات الزراعية • ومن الامثلة على ذلك السلع المدرجة في الفقرة (٢) من الجدول المذكور تحت عنوان (المكائن والاجهزة) وتشتمل على المرجل ومكائن الديزل والمكائن الزراعية ومكائن الطحين ومكائن صناعة الالبان وصناعة الغذاء ومعدات التأسيسات الكهربائية وغيرها كما ان الجدول المرقم (أ) الخاص بالسلع المصدرة من العراق يتضمن علاوة على الشعير والتمور والحبوب الاخرى القطن والجلود والمنتجات النفطية التي يقوم العراق بانتاجها الآن •

ان الاتفاقية التي نوقعها اليوم هي أول اتفاقية رسمية تعقد بين الشعبين المسالمين الشغوفين بالحرية العراقي والدانمركي في عهد جمهوريتنا الحرة وبتوجيه من قائدنا الزعيم عبدالكريم قاسم وان كافة ما يقتضي لجعل هذه الاتفاقية فعالة ومنتجة متوفر لدى الطرفين •

وفي الاخير أتقدم بشكري الى سيادة القائم بالاعمال الدانمركي وأعضاء المفوضية على ما بذلوه من الجهد والفهم المخلص خلال المباحثات التي أدت الى عقد الاتفاقية •

والســـلام •

خطاب القائم بالاعمال الدانماركى
فى حفلة التوقيع على اتفاقية التجارة
بين الدانمارك والجمهورية العراقية
ببغداد فى ١٣ كانون الثانى ١٩٦٠

سيادة وزير التجارة

حضرات السادة الكرام

فى هذا اليوم بعد مرور سنة ونصف من تفجير الثورة الخالدة التى انبثقت منها الجمهورية العراقية توقع اتفاقية تجارية بين الدانمارك والعراق •

يقف العراق اليوم فى بدء مرحلة جديدة من حياته بعد انتهاء فترة الانتقال تحت قيادة سيادة رئيس الوزراء اللواء الركن عبدالكريم قاسم البطل وان الحكومة الوطنية بمساندة وتعاون الشعب تحمل مسؤولية بناء العراق قويا ومزدهرا وان التقدم الاقتصادى الداخلى هو احد الاهداف الرئيسية وانعاش التجارة الخارجية هو احد الوسائل لتحقيق ذلك كما ان التعاون الدولى فى الحقل الفنى والصناعى يجرى تطويره باستمرار •

ان الدانمارك هى أول دولة فى اوروبا الغربية تعقد اتفاقية تجارية مع الجمهورية العراقية • ان اتفاقيتنا هذه ما هى الا اثباتا للعلاقات التجارية القائمة والتى برهنت على ممر السنين بانها كانت ذات منفعة كبيرة لكلا البلدين •

وخلال السنين التى مضت كانت مشتريات الدانمارك قد فاقت صادراتها الى العراق بنسبة كبيرة وحسب الاحصائية العراقية الاخيرة والمتوفرة لسنة ١٩٥٨ بلغت استيرادات الدانمارك حوالى ٢٠٪ من صادرات العراق مما جعل ترتيبنا الثانى بين عملاء العراق فى العالم اجمع ومن البديهى ان يكون البلدين شركاء فى التجارة •

ان تربية الحيوانات فى بلادنا متقدمة كثيرا وهى تشمل حوالى عشرة ملايين رأس من البقر والخنزير وان محصولات الدانمارك وحدها لا تكفى لتغذية هذا العدد الهائل حيث ان مساحة الدانمارك تساوى عشر مساحة العراق ولنا ان نعتمد على منتجى العلف الحيوانى كالعراق كما ان العراق من جهته يطلب المكائن والعدد للزراعة وصناعة الالبان ولبناء صناعاته وتزويد مدنه بالماء والكهرباء وان مكائن وعدد مثل هذه تنتجها الدانمارك .

فى غضون بضع عشرات من السنين مرت الدانمارك بتجارب جمة لتحويلها من بلد يعتمد كليا على انتاجه الزراعى الى بلد تلعب فيه الصناعة دورا أهم وان الصناعة الآن تشغل ضعف الايدى الزراعية وان ٣٨٪ من صادراتنا هى منتجات صناعية . وفى نفس الوقت ارتفعت تجارتنا الخارجية بسرعة بحيث بلغت الآن نسبة عالية بالنسبة للرأسمال الفردى فى العالم وتبلغ صادرات وواردات الدانمارك نحو ٩٩٠ مليون دينار أى أكثر بقليل من نصف مجموع الانتاج الوطنى .

ان تطويرا مشابها سيحدث فى العراق فى السنين القادمة عندما يتحول من بلد زراعى الى بلد صناعى وفى نفس الوقت ستحظى التجارة الخارجية وتبادل السلع مع الدول الاخرى بأهمية بالغة .

ان الميل نحو جعل الزراعة مكملة للصناعة الذى يشاهد فى كلا البلدين قد انعكس فى صادرات الدانمارك الى العراق وتؤلف البضائع الرئيسية كالمكائن الصناعية والعدد نحو ٨٠٪ من صادراتنا الى العراق اليوم وقد ارتفعت قيمة الصادرات الدانماركية من المكائن الكهربائية من ١٤٠٪ فى عام ١٩٥٨ الى ٦٠٠٪ اليوم مثل واحد على ما نقوله وانى لفخور بان اذكر ان ٣٠ مدينة عراقية زودت أو ستزود بطقوم مولدات كهربائية دانماركية .

اننا لمسرورون بالاهتمام الذى اظهرته السلطات العراقية المختصة فى عرض مكائن الديزل التى تنتجها شركة عالمية فى كوبنهاكن .

وان صورة مهمة أخرى فى تعاوننا هو تصنيع الزراعة فى العراق فان الخبراء الزراعيين الدانماركيين قد عرضوا مساعدتهم فى تطوير الثروة

الحيوانية العراقية وان المفاوضات بهذا لشأن تجرى بتقدم واننا نتوقع ان ترعى مئات من البقر الدانماركى فى المراعى العراقية تحت اشراف مزارعين عراقيين ودانماركيين .

ان تنظيم صناعة الالبان هو مشروع مهم آخر فان الصادرات الدانماركية قد أصبحت فى متناول الايدى العراقية وفى كثير من مصانع الالبان التى سيكمل انشاؤها فى هذا الربيع يمكن مشاهدة المكائن الدانماركية فيها .

ان تبادل البضائع بين بلدينا قد تبعه تعاون فى كثير من الحقول .

وخلال أسبوعين من هذا اليوم سيصل كوبنهاكن وفد عراقى للتعرف على نتائج الصناعة الدانماركية كما ان الوفد سيقوم بدراسة الفن الدانماركى فى صناعة الوحدات الكونكريتية للسكنى وللاغراض الصناعية كما سيزور الوفد أيضا احدث مستشفى فى اوروبا الغربية وهو مستشفى البلدية الجديد فى كوبنهاكن وسيبحث الوفد مسائل تصميم المدن ودرس امكانيات استخدام مهندسين ومقاولين دانماركيين فى العراق .

ان هذا الوفد هو مجرد وفد لوفود أخرى مماثلة نأمل ان تقوم بزيارة بلدنا .

اننا نترقب مجيء عدد من الموظفين العراقيين لدراسة الحركة التعاونية عندنا كما نأمل بان يستفاد الكثير من العراقيين من الدعوات الموجه اليهم من قبل المؤسسات الصناعية الدانماركية للتدريب فى مصانعها وفى أحواض السفن والشركات الهندسية وكما نرحب بالعراقيين فى الدانمارك فاننا نأمل ان نشاهد الدانماركيين يشتغلون فى العراق .

قبل مدة سرّنى ان أقدم للحكومة العراقية مجموعة من المهندسين المدنيين الاستشاريين يبلغ عددهم ٤٥٠ وان المجموعة تشمل أوسع التنظيمات من تصميم المدن الى الطرق والجسور ومن بناء المكاتب الى المستشفيات والمدارس ومن المجارى الى السايلوات والمراكز الرياضية .

ان تجارب وطاقة هؤلاء المهندسين هى تحت تصرف السلطات المسؤولة

عن بناء وتطوير المشاريع فى الجمهورية العراقية .

ان جهود الحكومة العراقية فى ضمان التقدم والازدهار لكافة أفراد الشعب يجرى تتبعها بكل اخلاص واهتمام فى الدانمارك كما فى بقية الدول الصديقة .

ونحن على استعداد لمشاركة هذه المنافع والتجارب التى حصلنا عليها بالعمل الشاق وعناية العلي القدير وبهذه الروح عقدت الاتفاقية وبنفس الروح تنفذ .

ومن حقى ان اعلن انه فى المستقبل القريب سيقدم عرض دانماركى آخر الى الحكومة العراقية وان الوقت لا يسمح بالدخول فى التفاصيل .

ولكن اسمحوا لى ان اذكر ان عددا من المؤسسات الصناعية الدانماركية التى تنتج البضائع الرئيسية الضرورية فى تصنيع العراق قد شكلت مجموعة لغرض تأسيس تعاون وثيق مع الجمهورية العراقية وان المجموعة تعرض خدماتها ضمن اطار مناهج التصنيع فى الحاضر والمستقبل للتطور الصناعى للبلاد . ان هذه الشركات الصناعية الدانماركية لها تحت تصرفها حوالى ٢٥٠٠٠ من الاخصائيين والفنيين والمنفذين والمهندسين والعمال الاختصاصيين وهم يمثلون نحو قرن من الدقة والمهارة والاستقامة فى أعمالها وهى خير ضمان للحكومة العراقية فى أية مهمة تعهد الى هذه المجموعة ستنفذ على أحسن ما يرام وبمستوى عال من الكمال الفنى .

لقد انتهزت هذه الفرصة لاسرد بعض الامثلة عن المعنى العملى للاتفاقية .

نحن نعتقد ان هذه الاتفاقية هى واضحة ومحققة لغرضها .

اقدم شكرى الخالص للروح الاخوية التى اظهرتموها سيادتكم وبقية الاعضاء العراقيين تجاه المفوضية الدانماركية وخاصة أثناء المفاوضات التى أدت الى توقيع الاتفاقية .

واشكركم مجددا .

اتفاقية تجارية
بين حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة مملكة الدانمارك

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملكة الدنمارك رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية ومواصلة التعاون الاقتصادى بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلى :ـ

المادة الاولى

تقيم الحكومتان فيما بينهما علاقات تجارية واقتصادية مبنية على مبادىء الاحترام للمصالح المتبادلة •

المادة الثانية

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالتجارة وخاصة بالنسبة لجميع المسائل الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى بالنسبة لخزن السلع • ولا تسرى هذه المعاملة على ما يلى :ـ

أ ـ الامتيازات الممنوحة أو التى تمنح فى المستقبل من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود •

ب ـ الامتيازات الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركى أو منطقة للتجارة الحرة اشترك فيها أى من الفريقين المتعاقدين أو قد يدخل فيها أى من الفريقين المتعاقدين أو قد يقيم معها علاقة بموجب اتفاق خاص •

جـ ـ الامتيازات والمنافع الخاصة الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل الجمهورية العراقية الى أية دولة عربية •

د ـ الامتيازات والمنافع الخاصة الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل مملكة الدانمارك الى فلندة أو ايسلندة أو النروج أو السويد •

المادة الثالثة

يجرى تبادل السلع بين الفريقين المتعاقدين على أساس الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية .

وليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار فى السلع غير المذكورة فى الجدولين المنوه عنهما .

مع مراعاة أنظمة الاستيراد والتصدير السارية المفعول فى كلا البلدين يتعهد الفريقان المتعاقدان ان يمنح كل منهما الآخر اجازات الاستيراد والتصدير للسلع المدرجة أو غير المدرجة فى الجدولين الملحقين .

المادة الرابعة

يحتفظ الفريقان المتعاقدان لسلطاتهما المختصة بحق طلب اصدار شهادة منشأ للمنتجات المستوردة من البلد الآخر .

المادة الخامسة

يعفى ما يلى من الرسم الكمركى عند الاستيراد :

العينات والموديلات (Models) والنماذج (Patterns) التى تعتبر عند استيرادها بنظر السلطات الكمركية غير ذات قيمة أو ذات قيمة زهيدة اذا تعرضت للقطع أو التشويه أو للاجراءات المماثلة الاخرى الخاصة باخراجها من حوزة الكمارك .

المادة السادسة

تتمتع البواخر التى ترفع علم أى من الفريقين المتعاقدين وحمولاتها فى الموانىء البحرية للفريق المتعاقد الآخر بمعاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالملاحة والدخول الحر فى الموانىء المفتوحة للتجارة الخارجية والخروج منها وتسهيلات الموانىء ورسومها وأجور الشحن والتفريغ والضرائب وسائر الاجراءات الشكلية والتسهيلات وتموين البواخر التجارية ومعاملة ملاحيها وربابنتها على أن تراعى فى ذلك القوانين والانظمة السارية فى كلا البلدين . وتمتنع الحكومتان المتعاقدتان عن اتخاذ

أى اجراء ذى طابع تمييزى من شأنه تقييد حرية بواخر أى من البلدين للمساهمة فى المنافسة الاعتيادية مع بواخر أى بلد ثالث .

المادة السابعة

ترى حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الدانماركية ان اقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى فى أراضى كلا البلدين يعود بالفائدة ومن شأنه أن يؤدى الى تطوير التجارة بينهما . ولهذا الغرض يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر الحق فى اقامة المعارض التجارية فى بلد الفريق الآخـــر وكافة التسهيلات الممكنة على ان تراعى فى ذلك قوانين وأنظمة البلد الذى تقام فيه تلك المعارض .

يجوز ان تستورد سلع أى من الفريقين لاغراض المعرض الى بلد الفريق الآخر بغض النظر عن التقييدات الكمية غير انه بخلاف ذلك تكون هذه السلع خاضعة لانظمة الاستيراد السارية المفعول فى كلا البلدين فى أية فترة معينة . وهذا يعنى بأن السماح ببيع مثل هذه السلع يمكن ان يتم فقط بموجب سياسة الاستيراد فى البلد المختص .

المادة الثامنة

نجرى تســـوية المدفوعات بين الفريقين المتعاقدين بالعملات القابلة للتحويل وطبقا للقوانين والانظمة المعمول بها فى كلا البلدين .

المادة التاسعة

يوافق كلا الفريقين المتعاقدين على تأليف لجنة مختلطة لغرض دراسة المشاكل الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية والبحث عن الوسائل التى من شأنها أن تؤدى الى توسيع التبادل التجارى بين بلدى الفريقين . وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين .

المادة العاشرة

يصادق على هـذه الاتفاقية ويجرى تبادل وثائق الابرام فى بغـداد

بأسرع وقت ممكن • وتدخل الاتفاقية الى حيز التنفيذ اعتبارا من يوم تبادل وثائق الابرام وتبقى سارية المفعول لمدة سنة • وتجدد تلقائيا لفترات مماثلة بعد ذلك الا اذا تقدم أى من الفريقين باشعار تحريرى لانهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر من انهاء العمل بالاتفاقية فى أية سنة •

كتب فى بغـــداد بتاريخ ١٣ كانون الثانى ١٩٦٠ وذلك بنســـختين أصليتين كل منهما باللغـــات العربية والدنماركية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء •

عن حكومة مملـكة الدنمارك **عن حكومة الجمهورية العراقية**

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من العراق الى الدانمارك

١ ـ الشـــعير
٢ ـ التمـــور
٣ ـ الـــذرة
٤ ـ الحبوب الاخرى
٥ ـ المصـــارين
٦ ـ اللـــوز
٧ ـ البذور الزيتية
٨ ـ العلف المصنوع من بقايا البذور الزيتية (Oil Cakes)
٩ ـ مواد علف أخرى
١٠ ـ المنتجات النفطية
١١ ـ البسط والسجاد
١٢ ـ القطن وبذور القطن
١٣ ـ الجلود الخـــام

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الدنمارك الى العراق

١ ـ المنتجات الحيوانية والنباتية ـ المواد الغذائية

- الحليب المعلب
- الـــزبدة
- الجبـــن
- البطاطة للاكل وللبذور
- مادة المولت (Malt) التى تســـتخدم فى صناعة البيرة وتقطـير الـكحول

- بذور لاغراض الزراعة والبستنة
- الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية
- الحوامض الشحمية
- اللحوم المعلبة ومنتجات اللحوم المحفوظة بأشكال أخرى
- الاسماك المعلبة
- العـــلك
- البسكويت والبسكويت من نوع (Crackers)
- الشوكلاته وحلويات أخرى
- المشروبات الروحية

٢ - المكائن والاجهزة وغيرها :

- أجهزة مراجل كاملة وتأسيساتها
- مكائن ديزل ومكائن احتراق أخرى
- مضخات ومكائن لضغط الهواء
- معدات لتكييف الهواء ومبردات هوائية وأجهزة تجديد الهواء
- أجهزة التبريد بضغط الهواء ومعدات للتبريد اوتوماتيكية ومعدات تبريد أخرى .
- المصاعد الكهربائية (Lifts)
- رافعات (كرينات) ومعدات لتفريغ الشحنات
- مكائن زراعية بما فيها مكائن الطحين
- مكائن لصناعة الالبان
- مكائن لصناعة الغذاء
- مكائن لغسل الملابس وتنظيفها وكيها وصبغها .
- مكائن لصناعة الاحذية .
- أدوات المكائن
- مكائن اللحيم

- معدات للكراجات ومحلات خدمة السيارات
- آلات الاستنساخ وسائر لوازم ومعدات المكاتب
- مكائن لصنع السمنت
- محركات كهربائية ومولدات وغيرها
- بطاريات جافة
- مكانس كهربائية ولوازم منزلية كهربائية أخرى
- قابلوات وأسلاك
- معدات لاغراض التأسيسات الكهربائية
- بطانات البريك للسيارات (Break Linings) والاغلفة (Gaskets) وغيرها من أجزاء السيارات
- أجهزة طبية ولوازم المستشفيات والعيادات
- أجهزة مساعدة للسمع
- عدد للقياس

٣ ـ منتجات صناعية اخرى

- السمنت الابيض والسمنت الملون والسمنت المستعمل فى آبار النفط وصبغ السمنت
- الاصباغ والوارنيش الصافى (Lacquers) بما فى ذلك المنتجات الاصطناعية
- مادة الرنين لصنع الجبن وكذلك مواد لتلوين الزبدة والجبن
- المنتجات الصيدلانية بما فيها المواد الاولية والمواد شبه المصنوعة
- الجلود الخام
- قوايش تشغيل المكائن (Driving Belts) وقوايش لاجهزة النقل (Conveyor Belts)
- مواد التغليف وسلع أخرى مصنوعة من الورق والمقوى
- الجوارب الطويلة والجوارب القصيرة والملابس الاخرى

- حجر الطاحونات وأحجار التسنين وورق السنبادج وقماش لصقل وتنظيف المعادن
- الطابوق النارى وطابوق (Moler) العازل للحرارة ومقاوم للنار
- أدوات
- شلفات حلاقة
- أدوات منزلية بما فيها لوازم المائدة
- لوازم الانارة والستائر المعدنية وسائر المواد اللازمة لاغراض الزينة الداخلية
- منتجات الصناعة اليدوية (مصنوعة من الفضة أو المعادن غير الثمينة أو الخزف أو السيراميك أو الخشب أو الورق أو النسيج)

كتاب ملحق

بغداد فى ١٣ كانون الثانى ١٩٦٠

سيادة السيد عبداللطيف الشواف المحترم

وزير التجارة ـ بغداد

بالاشارة الى الاتفاقية التجارية التى وقعت اليوم بين حكومة مملكة الدانمارك وحكومة الجمهورية العراقية لى الشرف أن أؤيد ما يلى :

خلال مباحثاتنا التى سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على ان الحكومة الدانماركية والحكومة العراقية تحدوهما الرغبة فى زيادة تطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين ـ تعتبران أن من قبيل التعهد المتبادل منح تأييدهما لاى مسعى من شأنه المساهمة فى تحقيق الاهداف المذكورة .

وتم الاتفاق كذلك على أن تعد الحكومتان باطلاع المستوردين فى بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من البلد الآخر .

وستتخذ الحكومتان كافة الخطوات الاخرى التى من شأنها ان تؤدى الى توسيع العلاقات التجارية بين الدانمارك والعراق .

هذا وتم الاتفاق خلال مباحثاتنا أيضا على أن تشجيع التعاون فى حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من شأنه ان يحقق النفع المتبادل لكلا البلدين . ولاجل تنمية هذا التعاون ينبغى أن تتاح الفرصة الى أقصى حد مستطاع للمهندسين ومؤسسات الصناعة والتعهدات التابعة لاحد البلدين للعمل فى البلد الآخر فى نطاق الحدود التى تقررها حاجات كل من البلدين وسياسته العامة . وبغية تهيئة منافسة مشروعة وعادلة مع المؤسسات التابعة للبلدان الاخرى يمنح من يشتغل فى حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من المواطنين والشركات التابعة لاى من البلدين فى البلد الآخر كافة

التسهيلات الممكنة كما يتمتع بكل حماية قانونية وادارية طبقـــا للقوانين والانظمة السارية فى ذلك البلد .

أكون ممتنا جدا لو تفضل سيادتكم بتأييد كون الـكتاب أعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل اليه فيما بيننا .

وتقبلوا يا سيادة الوزير فائق تقديرى واحترامى .

المخلص
ترويلز مانك
القائم بالاعمال الدانماركى

الجواب

بغداد فى ١٣ كانون الثانى ١٩٦٠

سيادة ترويلز مانك المحترم

القائم بالاعمال الدانماركى ـ بغداد

لى الشرف أن أؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

« خلال مباحثاتنا التى سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على أن الحـكومة الدانماركية والحـكومة العراقية تحدوهما الرغبة فى زيادة تطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين ـ تعتبران أن من قبيل التعهـــد المتبادل منح تأييدهما لاى مسعى من شأنه المساهمة فى تحقيق الاهداف المذكورة .

وتم الاتفاق كذلك على أن تعد الحـكومتان باطلاع المستوردين فى بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من البلد الآخـــر .

وستتخذ الحكومتان كافة الخطوات الاخرى التى من شأنها أن تؤدى الى توسيع العلاقات التجارية بين الدانمارك والعراق .

هذا وتم الاتفاق خلال مباحثاتنا أيضا على ان تشجيع التعاون فى حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من شأنه ان يحقق النفع المتبادل لكلا البلدين . ولاجل تنمية هذا التعاون ينبغى أن تتاح الفرصة الى أقصى حد مستطاع للمهندسين ومؤسسات الصناعة والتعهدات التابعة لاحد البلدين للعمل فى البلد الآخر فى نطاق الحدود التى تقررها حاجات كل من البلدين وسياسته العامة . وبغية تهيئة منافسة مشروعة وعادلة مع المؤسسات التابعة للبلدان الاخرى يمنح من يشتغل فى حقل الصناعة والهندسة والتعهدات من المواطنين والشركات التابعة لاى من البلدين فى البلد الآخر كافة التسهيلات الممكنة كما يتمتع بكل حماية قانونية وادارية طبقا للقوانين والانظمة السارية فى ذلك البلد » .

أؤيد بهذا أن كتابكم أعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم التوصل اليه فيما بيننا .

وتقبلوا سيادتكم فائق تقديرى واحترامى .

المخلص
عبداللطيف الشواف
وزير التجارة

الاتفاقية التجارية واتفاقية المدفوعات

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية

كلمة الدكتور مظفر حسين جميل

رئيس الوفد التجارى العراقى

فى حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية

واتفاقية المدفوعات بين الجمهوريتين

العراقية والتونسية

والتى جرت فى الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الخميس

الموافق ٢٨-١-١٩٦٠

سيادة الرئيس المحترم

حضرات السادة المحترمين

يطيب لى فى هذه المرحلة الاخيرة من مباحثاتنا الاخوية المثمرة أن أعبر لكم ، باسم أعضاء الوفد العراقى ، وباسم حكومة الجمهورية العراقية ، عن بالغ الشكر لما أحطنا به من حفاوة وتكريم ، وأن أذكر بالاعتزاز والفخر رعاية فخامة رئيس الجمهورية التونسية والسادة كاتب الدولة للمالية والتجارة ومحافظ البنك المركزى وحضرات رئيس وأعضاء الوفد التجارى التونسى والزملاء الآخرين الذين لم يدخروا وسعا فى مساعدتنا .

ان ما بين شعبينا من روابط اللغة والتاريخ والدين ، ومن وشائج الكفاح المرير ضد الاستعمار ، ليجعلنا أحرى من غيرنا بتوخى طابع العلاقات الدولية التى يتميز بها هذا العصر ، وهو طابع تبادل المنافع ، والتعاون على حل المشاكل واسناد الكيانات الاقتصادية بعضها بعضا .

ولقد اثبتت تجارب السنوات الاخيرة ، المرة بعد المرة ، أن امكانيات التعاون الاقتصادى وتبادل المنافع بين البلاد المتخلفة اقتصاديا ممكن بشكل فعال والى حدود بعيدة . بل أن هذا التبادل وذلك التعاون ايسر منالا وأقل مشاكل وأبعد أثر ، فى كثير من الاحوال ، من التعاون بين البلاد التى

سارت شوطا بعيدا فى مضمار التطور الاقتصادى •

ولسنا نشك أن فى ما توصلنا اليه من اتفـــاق بشأن التبادل التجارى وبشأن المدفوعات سيكون مثلا آخر للامكانيات سالفة الذكر ، وسيبرهن مرة أخرى على أهمية تلك الامكانيات • كما أننا واثقون من أن هـــذا الاتفاق ، القابل للتطور بصورة متناسقة مع الظروف الاقتصادية فى بلدينا ، وهى فى تغيرها الدائب ، سينفعنا معا أكبر النفع فى سيرنا الحثيث نحو هدفنا المشترك بقيادة الزعيمين العظيمين عبدالـكريم قاسم والحبيب بورقيبة ، ألا وهو هدف : الرفاه للجميع • والسلام عليكم •

كلمة السيد منصور معلى

رئيس الوفد التجارى التونسى

بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية واتفاقية المدفوعات بين الجمهوريتين العراقية والتونسية

فى الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الخميس الموافق ٢٨-١-١٩٦٠

سيدى رئيس الوفد العراقى الموقر

ايها السادة الافاضل

اليوم كللت لمفاوضات بين الوفدين بالنجاح وابرم هذا الاتفاق بين تونس والعراق .

والامر الذى أحب أن اسجله بكل ابتهاج بهذه المناسبة السعيدة هو أن هذه المفاوضات ليست ككل المفاوضات وهذا الاتفاق ليس ككل الاتفاقات التى أبرمتها تونس فى الميدان الاقتصادى .

ان روح الاخوة الصادقة ، والاخلاص التام للمصالح المشتركة ، والتقدير المتبادل الذى ساد هذه المفاوضات ، وكذلك السرعة التى تمت بها على أحسن وجه ، تدل على شىء عظيم هو أن الروابط التى تجمع بيننا أقوى من كل عوامل التفرقة التى توالت على مر السنين . فهذا دليل على أنه بالرغم مما يضعه الاستعمار بين أقطارنا من أسباب التفرقة والابتعاد يكفى أن نلتقى حتى يسود فورا التفاهم والالتئام بيننا ، كما لو لم نتفرق أبدا .

وهذا الاتفاق وهو أول اتفاق يعقد منذ قرون بين بلدينا الشقيقين ، يكتسب أهمية خاصة اذ أنه يوطد الروابط العريقة بيننا ويجسمها فى مبادلات تجارية واقتصادية من شأنها أن تفتح عهدا جديدا من التعاون

الوثيق بين العراق وتونس فى سبيل مستقبل أفضـــل ، قائم على المصلحة المشتركة والتقدير المتبادل •

وقد أنجزنا فى ظرف قصير اتفاقيتين :

فالاولى تهم المدفوعات بين الجمهوريتين على أساس الدينار العراقى ، وهى عملة عارضت كل الصدمات الاستعمارية واكتسبت قوة عظيمة ، اذ أن العملة المتداولة فى العراق مغطاة بنسبة مائة بالمائة بالذهب والعملات الاجنبية • ورغم الانفصال عن منطقة الاسترلينى فان عملتكم قوية تبعث على الثقة والاطمئنان •

ويسرنا أيضـا أن نقول بهذه المناسبة أن الدينار التونسى قـد نجح بدوره فى مصارعته لـكل العقبات التى أعترضته ، ورغم انفصاله عن الفرنك الفرنسى فانه ما انفك يتقوى وأصبح يضاهى أقوى العملات الموجودة لان العملة المتداولة فى تونس هى كذلك مغطاة بنسبة مائة بالمائة بالذهب والعملات الاجنبيـــة •

وهذا دليل واضح على أن مصالح الوطن تكون سائرة نحو النجاح والتوفيق اذا ما كانت فى أيدى أبناء البلاد المخلصين •

والاتفاقية الثانية تخص المبادلات التجارية •

وقـــد يتساءل البعض عن البضائع التى يمكن تبادلهـــا بين البلدين ومنتوجاتهما متشابهة فى الظاهر • ولـكن بفضل المفاهمات التى جرت ، وجدنا أن العراق يمكنه أن يصدر الى تونس بعض المنتوجات الحيوانيـــة والزراعية كالتمور والرز والحبوب ، وكذلك بعض المواد الاولية : كالنفط الخام والتبغ • ويمكن لتونس من جهتها أن تصدر الى العراق زيت الزيتون وبعض المنتوجات المعدنية : كالرصاص والفوسفات والمصبرات وبضائع أخرى كالاسفنج والفلين ومصنوعات الجلد وغيرها •

يسرنى أن أقول أن العـراق لم ينتظر توقيع الاتفاقية ليبادر بشـراء

خمسين طنا من زيت الزيتون وهى عملية تجارية تعد بادرة خير تبشـــر بكل خير •

وقد تضمنت هذه الاتفاقية أيضا اشارة الى بحث مراحل أخـــرى كالتخفيض من المراسم الجمركية أو الغائها وانشاء منطقة تجارة حرة • وأملى وطيد فى أن كل هذه التدابير الهامة سيتم ضبطها فى المستقبل ان شاء الله •

وختاما أسمحو لى سيدى الرئيس بأن أعرب لـكم ولـكافة زملائى أعضاء الوفد العراقى المحترم عن أخلص عبارات الشكر والامتنان لما أبديتموه من تفهم وتعاون كبير كان له أحسن الوقع فى نفوسنا جميعا ويسر لنا كثيرا مهمتنا وكان له الفضل الاكبر فى نجاح هذه المفاوضات •

والسلام عليكم ورحمة الله

اتفاقية تجارية

بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية التونسية لما كان غرضهما تدعيم التعاون الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى بين بلديهما وتعزيز أواصر الصداقة التى تربط بين شعبيهما الشقيقين اتفقتا على ما يأتى :ـ

المادة الاولى

تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين المتعاقدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة ولغرض تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين يعمل الفريقان المتعاقدان على موازنة أقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهما وعلى تبادل أقصى ما يمكن من المساعدات والمعونة الفنية والعلمية .

المادة الثانية

آ ـ تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول (ب) والتى منشؤها الجمهورية التونسية والمستوردة مباشرة الى الجمهورية العراقية وتسمح حكومة الجمهورية التونسية من جانبها بتصدير هذه المنتجات .

ب ـ تسمح حكومة الجمهورية التونسية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقى والمدرجة فى الجدول (آ) والمستوردة مباشرة الى الجمهورية التونسية وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير هذه المنتجات .

ج ـ لا يقتصر التبادل التجارى بين البلدين على السلع المدرجة فى الجدولين المذكورين أعلاه .

د ـ يجرى تبادل المنتجات المذكورة فى الجدولين (آ) و (ب) الملحقين

بهذه الاتفاقية وكذلك تبادل السلع الاخرى فى حدود الامكانيات الاقتصادية لكل من البلدين ووفقا لانظمة الاستيراد والتصدير السائدة فيهما • وتمنح لهذا الغرض اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة بعد مراعاة قوانين وأنظمة الاستيراد والتصدير فى كلا البلدين •

المادة الثالثة

مع الاحتفاظ بالوضعيات الخاصة لكل من الفريقين المتعاقدين والناجمة عن اتفاقات سبق لاى منهما الالتزام بها قبل عقد هذه الاتفاقية تمنح حكومتا الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية كل منهما الاخرى معاملة أكثر الامم حظوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف والرسوم الاخرى المفروضة على تجارة الاستيراد وتجارة الترانزيت ولا تشمل هذه المعاملة الامتيازات والحصانات والاعفاءات الخاصة الممنوحة أو التى تمنح فى المستقبل الى :

آ ـ الاقطار المتاخمة لغرض تسهيل تجارة الحدود •

ب ـ البلاد التى تؤلف مع احد الفريقين المتعاقدين اتحادا كمركيا أو منطقة تجارة حرة والبلاد الداخلة مع احدهما فى اتفاقية تؤدى الى تأسيس اتحاد كمركى أو منطقة تجارة حرة •

المادة الرابعة

يتعهد كل من الفريقين بان يعامل بواخر وطائرات الفريق الآخر معاملة مماثلة لتلك التى تعامل بها بواخر وطائرات أى بلد آخر لاسيما فيما يتعلق برسوم العبور والمراسى ودلالة المراكب والمنارات وكذلك بالنسبة للرسوم المدفوعة فى مراسى احد الفريقين •

الماده الخامسة

لا يجوز اعادة تصدير السلع المستوردة من احد البلدين الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من السلطات المختصة فى البلد المصدر •

المادة السادسة

تؤلف لجنة عراقية ـ تونسية مختلطة تجتمع بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين وذلك للسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات الخاصة باجراء التعديلات اللازمة على جداول السلع الملحقة بها وكذلك التدابير التى من شأنها توسيع نطاق الصلات التجارية بين البلدين وبصورة خاصة تبادل الاعفاء والتخفيض من الرسوم الكمركية والتدابير الاخرى المؤدية الى انشاء منطقة تجارة حرة .

المادة السابعة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية بموجب اتفاقية المدفوعات الموقع عليها بتاريخ اليوم .

المادة الثامنة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الآخر التسهيلات الكمركية والادارية الممكنة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى فى أراضى كلا البلدين على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة السارية بهذا الشأن .

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام الخاصة بها وتبقى سارية لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة بعد أخرى ما لم يبلغ احد الفريقين الفريق الآخر تحريريا برغبته فى انهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل من موعد انتهاء العمل بها .

كتب فى تونس بتاريخ الثامن والعشرين من شهر كانون الثانى ١٩٦٠ بنسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية .

نيابة عن حكومة الجمهورية التونسية
السيد منصور معلى

نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
الدكتور مظفر حسين جميل

الجدول (آ)

السلع العراقية المعدة للتصدير
الى الجمهورية التونسية

الحيوانات الحية
القطن الخام
غزل القطن
تمور الزهدى
الدبس (عصير التمور)
الشـــعير
الحنطـــة
الدخـــن
الـــــرز
حبوب غذائية أخرى
بقول مجففة
العفص
الجلود الخـــام
الصوف وشعر الماعز
النفط الخام والمنتجات النفطية
السكاير والتبوغ
منتجات الصناعات التقليدية

الجدول (ب)

السلع التونسية المعدة للتصدير
الى الجمهورية العراقية

بقول مجففة (فول ولوبيا وعدس وحمص الخ ...)
لـــــوز

ليبـــون
زيت الزيتون
زيت الفيتورا (زيت الزيتون المستعمل للاغراض الصناعية)
سمك مجفف أو معلب
طماطم وفواكه ومواد غذائية أخرى معلبة
حبوب غذائية
تـــوابل
تمور دكله نور
خمور وليكورات
الزيوت الطيارة
مصنوعات من الجلد وأحذية جلدية
خفافة (فلين) ومصنوعاته
اسفنج طبيعى
رصـــاص
الفوسفات ومشتقاته
مواد من البلور
مواد من البلاستيك
منتوجات الصناعات التقليدية

سيادة رئيس الوفد التجارى التونسى السيد منصور معلى المحترم

اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم لقد تم التفاهم بين الجانبين العراقى والتونسى على ان اللجنة العراقية التونسية المختلطة المنصوص عليها فى المادة السادسة من هذه الاتفاقية ستجتمع لاول مرة فى أقرب وقت ممكن وذلك لاقتراح التدابير المذكورة فى المـــادة السادسه المشار اليها .

أكون ممتنا لو أيدتم كون ما جاء أعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم بيننا .

وتقبلوا فائق الاحترام

تونس ٢٨ كانون الثانى ١٩٦٠

رئيس الوفد العراقى
الدكتور مظفر حسين جمبل

سيادة رئيس الوفد التجارى العراقى الدكتور مظفر حسين جميل المحترم

استلمت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم لقد تم التفاهم بين الجانبين العراقى والتونسى على ان اللجنة العراقية التونسية المختلطة المنصوص عليها فى المادة السادسة من هذه الاتفاقية ستجتمع لاول مرة فى أقرب وقت ممكن وذلك لاقتراح التدابير المذكورة فى المـــادة السادسة المشار اليها .

أؤيد كون ما جاء فى كتابكم المذكور يبين بصورة صحيحة التفاهم الذى تم بيننا .

وتقبلوا فائق الاحترام

تونس ٢٨ كانون الثانى ١٩٦٠

رئيس الوفد التونسى
منصور معلى

اتفاقية المدفوعات

بـــين

الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية

لمـــا كانت حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية التونسية ترغبان فى تسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بين بلديهما فقد عقدتا الاتفاقية التاليـــة :

المادة الاولى

آ ـ يفتـــح البنك المركزى العراقى الذى يعمل نيـــابة عن حكومة الجمهورية العراقية حسابا بالدينار العراقى بأسم البنك المركزى التونسى الذى يعمل نيابة عن حكومة الجمهورية التونسية ويسمى « حساب الجمهورية التونسية » ولا تستوفى عن هذا الحساب أية فائدة أو أجور .

ب ـ يفتح البنك المركزى التونسى الذى يعمل نيابة عن حكـــومة الجمهورية التونسية حسابا بالدينار العراقى بأسم البنك المركزى العراقى الذى يعمل نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية ويسمى « حساب الجمهورية العراقية » ولا تستوفى عن هذا الحساب أية فائدة أو أجور .

ج ـ يجرى تسديد جميع المدفوعات الجارية المنصوص عليها فى الملحق المرفق بهذه الاتفاقية عن طريق الحسابين المذكورين فى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه على ان تراعى فى ذلك الانظمة والقوانين المعمول بها فى كل من البلدين .

د ـ تكون المعاملات التى تنتج عنها مدفوعات وفقا لهذه الاتفاقيـــة محررة بالدينار العراقى كعملة للحساب .

المادة الثانية

فى حالة حدوث أى تغيير فى القيمة الاسمية للدينار العراقى بالنسبة

لقيمته الذهبية (الدينار العراقى يساوى حاليا ٢٫٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص) يقوم البنك المركزى العراقى حالا بتعديل رصيد الحسابين المذكورين فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية حسبما هو مبين فى يوم حدوث التغيير بحيث يعاد تثبيت قيمة الذهب الفعلية للرصيد بالتبعية .

المادة الثالثة

يجوز ان يكون رصيد الحسابين المذكورين فى المادة الاولى دائنا أو مدينا لاحد الفريقين المتعاقدين بمبلغ لا يتجاوز (١٠٠٫٠٠٠) مائة الف دينار عراقى وتجرى تسوية أى مبلغ يزيد على المقدار المبين أعلاه عند طلب الفريق الدائن وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب ووفقا للمادة السادسة .

المادة الرابعة

يقوم البنكان المركزيان العراقى والتونسى فى ٣١ كانون الاول من كل سنة بتدقيق أى رصيد دائن لاى من الفريقين المتعاقدين كما هو مبين فى الحسابين المنصوص عليهما فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان يتم هذا التدقيق وتسديد الرصيد كاملا خلال شهر واحد من التاريخ المذكور أعلاه .

المادة الخامسة

فى حالة انهاء العمل بهذه الاتفاقية يظل الحسابان المنصوص عليها فى المادة الاولى مفتوحين ستة أشهر لتصفية العمليات الجارية التى تشملها هذه الاتفاقية .

ويسدد الرصيد المتبقى فى الحسابين المذكورين من قبل الطرف المدين عن طريق تصدير بضائع يسمح الطرف الآخر باستيرادها واذا تبقى رصيد بعد انقضاء الاشهر الست المذكورة فيسدد فورا ووفقا للمادة السادسة .

المادة السادسة

تجرى تسوية المدفوعات المنصوص عليها فى المواد الثالثة والرابعة

والخامسة من هذه الاتفاقية بأية صورة يرتضيها الفريقان من الصور الآتية :

آ ـ بعملة الفريق الدائن على ان تكون هذه العملة قابلة للتحويل .

ب ـ بتحويل الفريق المدين لفائدة الفريق الدائن رصيدا دائنا مسجلا لفائدة الفريق المدين وناجما عن اتفاقيات مدفوعات عقدها هذا الاخير مع دول أخرى وذلك بعد موافقة كل فريق يهمه الامر .

ج ـ بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

المادة السابعه

يتفق البنك المركزى العراقى والبنك المركزى التونسى فيما بينهما على الاجراءات الفنية للعمل بهذه الآتفاقية .

المادة الثامنة

آ ـ لا يجوز لاحد الطرفين المتعاقدين اعادة تصدير السلع المستوردة الى بلاده من بلاد الطرف الآخر الا بعد الحصول على موافقة السلطات المختصة فى البلد المصدر الاصلى .

ب ـ لا يجوز اجراء عمليات المقايضة الا بموافقة السلطات المختصة فى كلا البلدين .

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام الخاصة بها وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا سنة بعد أخرى ما لم يبلغ احد الفريقين الفريق الآخر تحريريا برغبته فى انهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل من موعد انتهاء العمل بها .

كتب فى تونس بتاريخ ٢٨ كانون الثانى ١٩٦٠ بنسختين اصليتين كل منهما باللغة العربية .

نيابة عن حكومة الجمهورية التونسية **نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية**

ملحق

قائمة المدفوعات الجارية

١ ـ قيمة السلع المتبادلة ونفقات شحنها والتأمين عليها والمصاريف الاخرى المتعلقة بها .

٢ ـ نفقات ورسوم السفن التابعة لكل من الفريقين فى موانىء الفريق الآخر .

٣ ـ المصروفات والارباح الناجمة عن تجارة الترانزيت .

٤ ـ ريع رؤوس الاموال الثابتة والمنقولة الموظفة فى بلد احد الطرفين المتعاقدين لدى الطرف الآخر .

٥ ـ نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية والنفقات الحكومية الاخرى .

٦ ـ نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور ومدخرات الموظفين والخبراء التابعين لاحد البلدين المقيمين فى البلد الآخر .

٧ ـ التسديدات الدورية لادارة البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة .

٨ ـ الايرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الاخرى .

٩ ـ الضرائب والرسوم وكذلك الغرامات والتعويضات المترتبة على احكام قضائية أو ادارية .

١٠ـ اقساط وتعويضات للتأمين واعادة التأمين .

١١ـ المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف طبقا للقوانين القائمة فى كل من البلدين .

١٢- المبالغ المستحقة من عرض أفلام أحد الطرفين المتعاقدين لدى الطرف الآخر ومن بيع الكتب والصحف والمجلات والنشرات الدورية التى تصدر فى احد البلدين وتباع فى البلد الآخر .

١٣- المدفوعات المذكورة أعلاه ليست على سبيل الحصر ويمكن باتفاق حكومتى الطرفين اضافة أى نوع آخر من المدفوعات اليها ويجرى ذلك بموجب تبادل كتب من الجانبين .

الاتفاقية التجارية

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

كلمة سيادة عبداللطيف الشواف

بمناسبة توقيع الاتفاقية التجارية
بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

فى اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٦٠

سيدى الوزير

يشرفنى أن أقوم اليوم بتوقيع الاتفاق التجارى المعقود بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية وبذلك يكون قد تم وضع أول اطار قانونى يهيء الشروط اللازمة لتنظيم العلاقات التجارية بين بلدينا ولتنميتها وتطويرها على أسس المساواة والتكافؤ والمصالح المتبادلة •

ان توقيع الاتفاقية فى الوقت الذى يزور فيه القائد الوطنى الكبير الرئيس سوكارنو بلادنا يبرز هذه الاتفاقية كثمرة من ثمار زيارته هذه وان الطريقة اليسيرة والصميمة التى اديرت بها المفاوضات لعقدها لتدل بشكل أكيد على سعة الاسس والقواعد التى تلتقى عندها الخطوط العامة لسياسة بلدينا ولاهدافهما المشتركة •

ان الصلات بين الشعبين العربى والاندونوسى صلات تاريخية قديمة فالملاحة عبر المحيط الهندى قد أنشأت أولى عمليات التبادل التجارى بين بلاد العرب واندونيسيا كما حملت هذه السفن أولى الجاليات العربية الى اندونوسية وعملت بذلك على توحيد العقيدة الدينية لدى الشعبين وادخلت كثيرا من قيم الحضارة الاسلامية الى المجتمع الاندنوسى •

وفى العصور الاستعمارية كافح الشعبان فى جبهة واحدة عين القوى التى عملت على ابقاء حالة التخلف الاقتصادى فى البلدين لمصلحة النمو الطفيلى للاقتصاد الاستعمارى والآن يقف البلدان الشقيقان مشتركين معا فى أسس سياستهما العامة المبنية على الحياد الايجابى والتعايش السلمى وعدم الانحياز فى العلاقات السياسية والاقتصادية وفى تخطيط الاقتصاد الوطنى

لخدمة التقدم الاجتماعى لمجموع الشعب • هذه الاسس التى زادها اشراقا اطلاق اسم (باندونك) مدينتكم الجميلة عليها •

ان كافة مقومات التقارب بين بلدينا بارزة وفعالة وتكاد تنعدم بالمرة نقاط الاختلاف وفى هذا الجو الحى نأمل ان يتطور التبادل التجارى ويتسع مداه وخاصة بعد اكمال مشاريع التنمية الاقتصادية فى البلدين •

ان حاجة العراق الحالية الى الشاى والحبوب الزيتية والاخشاب وحاجة اندنوسيا الى التمور والاقطان والسمنت تشيران الى نوعية التبادل التجارى فى الوقت الحاضر والى امكانيات مضاعفة حجمه وانى أمل ان يكون الاتفاق التجارى باعثا على تلاقى المؤسسات التجارية والتجار الاندنوسيين والعراقيين وعلى تعريف منتجات احدهما للآخر •

وفى الختام لنهتف معا بحياة الجمهوريتين الاندنوسية والعراقية وحياة قائديهما البطلين عبدالكريم قاسم وأحمد سوكارنو والسلام •

اتفاقية تجارية

بـــين

الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الاندونيسية رغبة منهما فى توسيع العلاقات التجارية بين العراق واندونيسية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلى :ـ

المادة الاولى

توافق الحكومتان على اتخاذ التدابير المناسبة لتنمية التجارة المباشرة بين البلدين وخاصة بالنسبة للسلع أو البضائع المذكورة فى الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية .

وليس فى هذه الاتفاقية ما يحول دون المتاجرة بالسلع أو البضائع غير المدرجة فى الجدولين المذكورين .

المادة الثانية

توافق الحكومتان على أن تبادل السلع والبضائع يجب ان يتم بمقتضى وضمن نطاق أنظمة الاستيراد والتصدير العامة السارية المفعول فى كل من البلدين خلال نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة

توافق الحكومتان على أن تمنح كل منهما الاخرى معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة الى أى بلد آخر وذلك فيما يخص العلاقات التجارية بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بالقواعد والاجراءات الشكلية الكمركية والرسوم الكمركية والضرائب والتكاليف من أى نوع وكذلك بشأن أنظمة استيراد وتصدير السلع والبضائع والترتيبات الخاصة باجازات الاستيراد والتصدير .

المادة الرابعة

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى أى من البلدين المتعاقدين وحمولاتها بمعاملة لا تقل حظوة بأى حال من الاحوال عن تلك الممنوحة الى بواخر أى بلد أجنبى آخر وذلك فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانىء المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من الموانىء وتسهيلاتها وأجور التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات • وتستثنى من ذلك أية تسهيلات تمنح الى البواخر التى تشتغل فى التجارة الساحلية لاى من الفريقين فانها لا تمنح بموجب هذه المادة الى الفريق الآخر •

المادة الخامسة

يوافق كلا الفريقين على أن البضائع المصدرة من أحد البلدين الى الآخر لا يعاد تصديرها الى بلد ثالث ما لم تستحصل مقدما موافقة البلد المصدر •

المادة السادسة

بغية تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية توافق الحكومتان على التشاور فيما بينهما بناء على طلب أى منهما لغرض التباحث حول أية أمور تنشأ عن هذه الاتفاقية أو بشأن التجارة بين البلدين •

وتشكل الحكومتان لهذا الغرض لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أى منهما •

المادة السابعة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين القاطنين فى العراق واندونيسية بواسطة حساب غير مقيم بالدينار العراقى أو بأية عملة أخرى يتفق عليها كلا الفريقين •

ولهذا الغرض تنظم بموجب ذلك كافة العقود وقوائم الحسابات المتعلقة بالتجارة بين العراق واندونيسية •

المادة الثامنة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا من سنة الى أخرى ما لم يتقدم أى من الفريقين باشعار تحريرى لانهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاقية فى أية سنة تنفيذية .

كتب فى بغداد بتاريخ ٤ نيسان سنة ١٩٦٠ وذلك بنسختين أصليتين باللغات العربية والاندونيسية والانكليزية . ويعول على النصوص الثلاثة على السواء .

بالنيابة عن حكومة
الجمهورية العراقية
عبداللطيف الشواف
وزير التجارة

بالنيابة عن حكومة
الجمهورية الاندونيسية
الدكتور سوهارتو
وزير الصناعة الشعبية
للجمهورية الاندونيسية

الجدول (آ)

السلع العراقية المعدة للتصدير

القطـــن
التمـــور
الحبوب الغذائية
العفـــص
المنسوجات القطنية والخيوط القطنية
الجلود الخام
الســـمنت
الحيوانات الحية

الجدول (ب)

السلع الاندونيسية المعدة للتصدير

الشـــاى
سكر جاوه (كولا جاوا)
قهـــوة
التـــوابل
الخشـــب
التابيوكا (مادة نشـويه على شكل حبيبات تدخل فى عمـل البودنك والشوربة وغيرها)
جلد الزواحف
مواد الدباغة
البذور الزيتية
مادة الـكنين

كتاب ملحق

بغداد فى ٤ نيسان سنة ١٩٦٠

سيادة الدكتور سوهارتو

وزير الصناعة الشعبية للجمهورية الاندونيسية

اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم فقد تم الاتفاق بيننا على ان لا تسري احكام المادة الثالثة منها على :

(١) الامتيازات الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود .

(٢) الامتيازات والفوائد الخاصة الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية .

أكون ممتنا جدا لو تفضلتم سيادتكم بتأييد كون الكتاب أعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذى تم بيننا ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذه لاتفاقية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرى واحترامى .

عبداللطيف الشواف
وزير التجارة

بغداد فى ٤ نيسان سنة ١٩٦٠

سيادة السيد عبداللطيف الشواف

وزير التجـــارة

أؤيد بسرور بالغ تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذى جاء فيه ما يلى :

اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين بلدينا بتاريخ اليوم فقد تم الاتفاق بيننا على ان لا تسري احكام المادة الثالثة منها على :

(١) الامتيازات الممنوحة أو التى قد تمنح من قبـــل أى من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود •

(٢) الامتيازات والفوائد الخاصة الممنوحة أو التى قد تمنح من قبـــل الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية •

لى الشرف أن أؤيد بأن الـكتاب أعلاه يبين بصورة صحيحة الاتفاق الذى تم بيننا ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

الدكتور سوهارتو
وزير الصناعة الشعبية
للجمهورية الاندونيسية

الاتفاقية التجارية

بين

الجمهورية العراقية والمملكة المغربية

اتفاقية تجارية

بـــين

الجمهورية العراقية والمملـكة المغربية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المغربية لمـا كان غرضهما تدعيم التعاون الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى بين بلديهمـا وتعزيز أواصر الصداقة التى تربط بين شعبيهما الشقيقين اتفقتا على ما يأتى :

المادة الاولى

تقام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين المتعاقدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة • ولغرض تنمية وزيادة التجارة بين البلدين يعمل الفريقان المتعاقدان على موازنة أقيام الصادرات والاستيرادات للسلع المتبادلة بينهمـا •

المادة الثانية

أ ـ تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصـناعية والثروات الطبيعية ذات المنشـأ المغربى والمدرجة فى الجدول (ب) والمستوردة مباشرة الى الجمهورية العراقية وتسمح حكومة المملـكة المغربية من جانبها بتصدير هذه المنتجات •

ب ـ تسمح حكومة المملـكة المغربية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقى والمدرجة فى الجدول (أ) والمستوردة مباشرة الى المملـكة المغربية وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير هذه المنتجات •

ج ـ يجرى تبادل المنتجات المذكورة فى الجدولين (أ و ب) الملحقين بهذه الاتفاقية فى حدود الامكانيات الاقتصادية لـكل من البلدين ووفقـا لانظمة الاستيراد والتصدير السائدة فيهما وتمنح لهذا الغرض اجازات

الاستيراد والتصدير اللازمة بعـــد مراعاة قوانين وأنظمة الاستيراد والتصدير فى كلا البلدين •

د ـ لا يقتصر التبادل التجارى بين البلدين على السلع المدرجة فى الجدولين المذكورين أعلاه •

هـ ـ لغرض تطبيق احكام هذه المادة ترفق البضائع المنتجة محليا والمستوردة من بلد احد الفريقين الى بلد الفريق الآخر بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة فى البلد المصدر وهى السلطات التى يعينها كل فريق فى بلده • ويجب ان تنص شهادة المنشأ على ان قيمة المواد الاولية للبضاعة المنتجة فى البلد المصدر مع كلفة استصناعها فيه أو كلفة الاستصناع وحدها لا تقل عن ٥٠٪ من قيمة البضاعة •

المادة الثالثة

مع الاحتفاظ بالوضعيات الخاصة لـكل من الفريقين المتعاقدين والناجمة عن اتفاقات سبق لاى منهما الالتزام بها قبل عقد هذه الاتفاقية ومع مراعاة قوانين وأنظمة الاستيراد والتصدير فى البلدين تمنح حكومة الجمهورية العراقية والمملـكة المغربية كل منهما الاخرى معاملة أكثر الامم حظـــوة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الـكمركية والضرائب وسائر التكاليف والرسوم الاخرى المفروضة على تجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت ولا تشمل هذه المعاملة ما يأتى :

أ ـ الامتيازات الخاصة الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل أى من الفريقين المتعاقدين الى البلدان المجاورة لغرض تسهيل تجارة الحدود •

ب ـ المنافع والامتيازات الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركى اشترك فيها أو قد يشترك فيها أى من الفريقين المتعاقدين •

المادة الرابعة

يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بان يعامل بواخر وطائرات الفريق الآخر معاملة لا تقل حظوة عن تلك التى تعامل بها بواخر وطائرات أى

بلد آخر لا سيما فيما يتعلق برسوم العبور والمراسى ودلالة المراكب والمنارات وكذلك بالنسبة للرسوم المدفوعة فى مراسى احد الفريقين .

ان تبادل البضائع بموجب هذا الاتفاق تتولاه بطريق الاولوية الشركات القومية للنقل والملاحة التابعة للفريقين المتعاقدين .

المادة الخامسة

لا يجوز اعادة تصدير السلع المستوردة من أحد البلدين الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من السلطات المختصة فى البلد المصدر .

المادة السادسة

تؤلف لجنة عراقية ـ مغربية مختلطة تجتمع بناء على طلب أى من الفريقين المتعاقدين وذلك للسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم الاقتراحات الخاصة باجراء التعديلات اللازمة على جداول السلع الملحقة بها وكذلك التدابير التى من شأنها توسيع نطاق الصلات التجارية بين البلدين وبصورة خاصة تبادل الاعفاء والتخفيض من الرسوم الجمركية والتدابير الاخرى المؤدية الى انشاء منطقة تجارة حرة .

المادة السابعة

تجرى تسوية كافة المدفوعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها بنك المغرب والبنك المركزى العراقى .

المادة الثامنة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الآخر التسهيلات الكمركية والادارية الممكنة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى فى أراضى كلا البلدين على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة السارية بهذا الشأن .

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام الخاصة بها وتبقى سارية لمدة سنة واحدة تجدد بعدها تلقائيا سنة بعد أخرى ما لم يبلغ احد الفريقين الفريق الآخـــر تحريريا برغبته فى انهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل من موعد انتهاء العمل بها •

كتب فى الرباط بتاريخ ٩ مايس ١٩٦٠ بنسختين اصليتين كل منهما باللغة العربية •

نيابة عن المملـكة المغربية
ادريس السلاوى

نيابة عن الجمهورية العراقية
عبدالـكريم شاكر

الجدول (آ)

السلع العراقية المعدة للتصدير
الى المملكة المغربية

١ ـ التمـــور
٢ ـ القطن الخام
٣ ـ غزل القطن
٤ ـ الدبس (عصير التمور)
٥ ـ حبوب غذائية
٦ ـ بقول مجففة
٧ ـ العفص (مادة دباغية)
٨ ـ النفط الخام والمنتجات النفطية
٩ ـ السكاير والتبوغ
١٠ ـ منتجات الصناعات التقليدية
١١ ـ الكتب والمطبوعات
١٢ ـ رخـــام
١٣ ـ مواد أخرى

الجدول (ب)

السلع المغربية المعدة للتصدير
الى الجمهورية العراقية

١ ـ آجر (طابوق نارى)
٢ ـ مواد صيدلانية (مواد أولية وكاملة)
٣ ـ فوسفاط وسوبر فوسفاط
٤ ـ أصباغ مختلفة
٥ ـ عجين السيلولوز

٦ ـ ورق وورق مقوى
٧ ـ حديد الزاوية للسقوف
٨ ـ زجاج النظارات
٩ ـ ناقلات كهربائية
١٠ ـ عدادات الماء
١١ ـ دراجات ودراجات نارية
١٢ ـ سيارات الحمل
١٣ ـ ساعات منبهة
١٤ ـ مشعات (راديتور)
١٥ ـ أجهزة الراديو
١٦ ـ جرارات (تراكتورات)
١٧ ـ شفرات الحلاقة
١٨ ـ منتوجات زراعية (حبوب • خضروات • وفواكه)
١٩ ـ عصير الفواكه
٢٠ ـ الخضر والفواكه المحفوظة
٢١ ـ مستكة (شوينكوم)
٢٢ ـ السردين المحفوظ
٢٣ ـ منتوجات الصناعات التقليدية
٢٤ ـ الفلين المصنوع
٢٥ ـ الكتب والمطبوعات
٢٦ ـ مواد أخرى

بيان مشترك حول توقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية

فى اطار السياسة الاقتصادية التى تنهجها الحكومة المغربية والتى ترمى الى عقد وتنمية العلاقات التجارية مع الدول الصديقة خاصة والدول العربية جرت فى الايام الاخيرة مفاوضات بين بعثة عراقية برئاسة السيد صالح كبه المدير العام لشركة النقل البحرى بوزارة التجارة فى الجمهورية العراقية وممثلى كتابة الدولة فى التجارة والصناعة الحديثة والتقليدية والملاحة التجارية • وقد تمت هذه المفاوضات بعقد اتفاق ينص على تنظيم المبادلات التجارية والاجراءات المالية بين البلدين وفى نطاق هذا الاتفاق سيصدر المغرب الى العراق منتوجات فلاحية وصناعية ومعدنية وسيستورد بالاخص النفط والقطن والخام والسكاير والتمور • والجدير بالذكر ان العلاقات التجارية بين المغرب والعراق كانت لحد الآن تقتصر على مبادلات بعض السلع ، والغاية من عقد هـذا الاتفاق هى تنمية امكانيات المبادلات بين البلدين • وقد مرت هذه المفاوضات فى جو من الود والصداقة والتفاهم المتبادل يحدو الجانبان الرغبة الاكيدة فى تعزيز أواصر الصداقة التى تربط بين البلدين الشقيقين • وقد وقع من الجانب العراقى السيد عبدالكريم شاكر سفير الجمهورية العراقية فى الرباط ومن الجانب المغربى السيد ادريس السلاوى كاتب الدولة للتجارة والصناعة الحديثة والتقليدية والملاحة التجارية •

الرباط ٩-٥-١٩٦٠

الاتفاقية التجارية واتفاقية المدفوعات

بين

حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية

كلمة سيادة عبداللطيف الشواف ـ وزير التجارة

بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية واتفاقية المدفوعات بتاريخ ٢٥ـ٥ـ١٩٦٠

بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية فى بكين

سيادة وزير التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية

السيد يى شى شانغ

ايها السادة الاخوان

لى الشرف انى قمت بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية بالتوقيع على اتفاقيتى التجارة والمدفوعات المعقودتين بين حكومتى الجمهورية العراقية والصينية الشعبية وانى اذ قمت بذلك فانما سجلت الخطوة الثانية فى الطريق الرحب طريق بناء الصداقة بين بلدينا على اسس وطيدة من المصالح المادية المشتركة .

ايها السادة ـ لقد انتهى امد الاتفاقية التجارية الاولى المعقودة فى السنة الماضية فى شباط ١٩٥٩ بعد ان تحقق خلالها للجانبين تقدم كبير فى حجم التبادل التجارى وفى شمول التعاون فى ميادين التجارة المختلفة فقد ارتفعت من العدم قيمة الاستيراد والتصدير بين الطرفين الى مليونين وربع المليون دينارا عراقيا كما تأسست الصلات الوطيدة بين المؤسسات التجارية والمالية العراقية والصينية فارتبط كل من البنك المركزى وشركة الملاحة وشركة التأمين الوطنية فى العراق بالبنك المركزى ومؤسسات الملاحة والتأمين فى الصين بروابط التعامل والتعاون المالى والتجارى وكسبت كثير من البضائع الصينية المصدرة الى أسواق العراق خلال السنة المنصرمة عملاء عديدين وتعرف عليها عدد كبير من المستهلكين فى العراق وتشير احصائية هذه المواد الى ان الاقمشة القطنية وأقمشة الحرير الاصطناعى والمصنوعات الزجاجية والعدد الكهربائية والسجاد الصينى كانت من بين المواد الرئيسية

التى تعرفت عليها الاسواق العراقية ـ كما سجلت الصين بدورها زيادة استيرادها للتمور خلال عام ١٩٥٩ من موسم عام ١٩٥٨ ولذلك ولاول مرة فى التاريخ ساهمت الجمهورية الصينية مساهمة فعالة فى تصريف الفائض الكبير من تمور العراق التى يعتمد عليها ملايين المنتجين ٠

اما الاتفاقيتان الجديدتان اللتان بنيتا على نفس مبادىء الاتفاقيتين القديمتين وهى مبادىء المساواة والمنافع المتبادلة والموازنة بين أقيام الاستيرادات والصادرات ومعاملة كل من الطرفين معاملة أكثر الامم حظوة مع تنظيم عمليات التحويل الخارجى لتسهيل تسديد أقيام البضائع وتنشيط العمليات التجارية فقد سجلت تطورا جديدا وعمليا فى العلاقات التجارية بيننا فقد زيدت كمية التمور التى ستصدر فى العام المقبل الى الصين من العراق بموجب الكتاب الثانى الملحق بالاتفاقية الى ٦٥٠٠٠ طن حسب أنواع التمور المختلفة وبذلك سجلت الصين نفسها كمستورد لاكبر كمية من التمور العراقية وربما للقيمة الكبرى أيضا ٠

كما اضيفت الى جدول البضائع المصدرة الى الصين الملحقة بالاتفاقية التجارية النفط الخام والمنتوجات النفطية والسمنت ٠

سيادة الوزير

ان الهدف العام للسياسة الاقتصادية لحكومة الجمهورية العراقية الذى وضعه القائد الاعلى للجمهورية اللواء عبدالكريم قاسم هو التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمجموع الشعب وذلك باتباع مبدأ التوجيه الاقتصادى الحكومى ـ بغية تحرير الاقتصاد العراقى من التبعية الاستعمارية وتشجيع رؤوس الاموال العامة والخاصة نحو الاتجاه الى الصناعة وتهيئة الظروف الموضوعية لانجاح قانون الاصلاح الزراعى وتطوير الزراعة ومكننتها وتصفية العلاقات الاقطاعية فى الريف وتنعكس هذه الاهداف على السياسة التجارية الخارجية لحكومة الجمهورية على أساس المساواة وتبادل المنافع وعدم التحيز فى العلاقات التجارية الدولية وذلك بغية كسر الطوق الاستعمارى الذى كان يقيد التجارة الخارجية العراقية ويربطها الى عجلة المصالح

الاستعمارية مع فتح كافة المجالات فى البلاد الاشتراكية والرأسمالية أمام هذه التجارة بما يحقق المصالح الحقيقية للاقتصاد القومى ويبنى سياسة الحياد الايجابى وعدم التحيز التى تنتهجها جمهوريتنا على اسس موضوعية توطد استقلال الجمهورية العراقية الاقتصادى والسياسى وتزيد من حجم التجارة الدولية وتنمى العلاقات السلمية بين مختلف الامم والشعوب .

ايها السادة

ان التركة المثقلة بالمآسى التى خلفها لنا العهد الملكى الاستعمارى والتى تعبر عنها كلمة (الخراب الاقتصادى) بأوسع معانيها تشمل الاهمال التام لجميع عناصر الانتاج الرئيسية ولجميع الدراسات والمسوح العلمية والاقتصادية لثروات البلاد ولجميع الاجهزة والمواد الفنية والادرية اللازمة لاى بناء اقتصادى وبناء على ذلك فقد قامت حكومة الجمهورية العراقية مستعينة بالخبرة العالية من خارج البلاد باجراء دراسات عامة واسعة لجميع مرافق البلاد تمهيدا لبرمجة عملية التطور الاقتصادى وتخطيطه وفقا لاهداف الجمهورية العليا وقد لجأت حكومتنا خلال عملية استكمال التخطيط العام الى وضع خطة موقتة للمشاريع الاقتصادية التى سبق للحكومة الالتزام بها قانونا أو التى تقضى الضرورة الملحة بأنشائها حالا وذلك بادراجها ضمن منهج ينفذ الآن بكل سرعة وهمة وينطوى على تنشيط الحياة الاقتصادية فى البلاد ريثما يتم وضع الخطة العامة الاصلية التى تضطلع وزارة التخطيط بوضعها الآن .

سيدى الوزير

ان شعبكم العظيم ـ وقد حطم خلال سنى الثورة الكبرى كل عوائق التقدم وانشأ الجمهورية الشعبية الصينية طفق الآن يعمل بما عرف عنه من الجد والصبر وحب السلام على بناء مجتمع جديد تصفى فيه اثار الاستغلال والفقر ويعيش فيه مئات الملايين من البشر عيشة متحررة من مخاوف العطالة والمجاعة والفيضانات والاوبئة والحروب وان مسعاكم هذا لخلق صين جديدة

يبرز اليوم كأكبر تحدي تاريخى فى عصرنا وعلى قدر توفيقكم فى هذا المسعى الجبار يمكن ان يتحـــدد مستقبل التقدم الاجتماعى لربع الجنس البشرى كله هذا التقدم الذى سيكون حافزا قويا لتطوير الحياة الانسانية بالنسبة لجميـــع الجنس البشرى وثورة فى العـــلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بالنسبة لجميع الشعوب ومن هنـا تتضح الاهميـة التاريخية لتجربتكم التى تصنعونها الآن فى مدن بلادكم وأريافها •

سيادة الوزير

ان كافة مقومات الصداقة بين بلدينا بارزة وفعالة فكل منهما يسعى الى توطيد استقلاله وسيادته الوطنية والى التقـــدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعب والى السلم والصداقة مع جميع الامم والشعوب وهما يهيئان لذلك بالتمسك بمبـــادىء التعايش السلمى وبالعمل على تصفية النظـــام الاستعمارى وبالتزعم الجدى لقضية السلام •

وفى هذا الجو الحى المشرق من الاحساس الذى تبعثه الاهـــداف الانسانية المشتركة حللنا فى عاصمتكم الجميلة بكين فاستقبلتمونا بما عرف عن الصينى تاريخيـــا من الـكرم والتعاطف والوداد وابديتم من رعايتكم واهتمامكم بنا ما نعتبره تكريما حقيقيا لوطننا فلـكم منى ـ أنا واخوانى أعضاء الوفد التجارى ـ أجزل الشكر •

سيدى الوزير

سادتى الاخوان

ان من حكم الصين القديمة قول معروف مفاده (ان الحقيقة لا تجعل الانسان عظيما ولـكن الانسان يجعل الحقيقة عظيمة) وفى عصرنا هـــذا برزت الى الوجود حقائق كبرى تتلخص فى ضرورة الاستقلال ورفع مستوى الشعوب التى رزحت تحت نير الاستغلال الاستعمارى ـ وهـــذه

الحقيقة برزها الى الوجود ومنحها العظمة التى تستحقها فى بلدينا انسانان هما الزعيم عبدالكريم قاسم والرئيس ماوتسى ـ تونغ فلنهتف بحياتهما ولنهتف بحياة الشعبين العراقى والصينى الصديقين ولنحيى العلاقات المتطورة بيننا بسرعة وفى جميع المجالات .

ولنحيى سيادة الوزير (ين شى شانغ) وأعضاء وفد المفاوضة الصينى .

اتفاقية تجارية
بـــين
حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بغية تعزيز الصداقة بين حكومتى وشعبى البلدين ورغبة منهما فى تنمية العلاقات التجارية بين العراق والصين على مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة وكذلك الموازنة بين أقيام الاستيرادات والصادرات اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بالامور التالية :

١ ـ الرسوم الكمركية وجميع الرسوم والضرائب الاخرى التى تقرر على الاستيراد أو التصدير أو مرور السلع بطريق الترانسيت .

٢ ـ التدابير الكمركية والاجراءات الشكلية وكذلك كافة الرسوم والنفقات المتعلقة باستيراد البضائع وتصديرها ومرورها بطريق الترانسيت وخزنها ونقلها من واسطة نقل الى أخرى وذلك عند استيرادها أو تصديرها أو مرورها بطريق الترانسيت .

وعلى كل حال لا تنطبق الاحكام المبينة أعلاه على ما يلى :ـ

١ ـ الامتيازات التى منحتها أو قد تمنحها فى المستقبل حكومة الجمهورية العراقية الى أى من البلدان العربية وكذلك الخطوات المتعلقة بتجارة الحدود .

٢ ـ الامتيازات التى منحتها أو قد تمنحها فى المستقبل حكومة جمهورية

الصين الشعبية الى أى من البلدان المجاورة بما فيها كافة الخطوات المتعلقة بتجارة الحدود .

المادة الثانية

يجرى التبادل التجارى بين الطرفين المتعاقدين وفقا لمبدأ الموازنة وبالبضائع المبينة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية واللذين يشكلان جزء لا يتجزأ منها . وتقوم الحكومتان باصدار اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة فى الجدولين الملحقين (أ) و (ب) على ان تراعى فى ذلك القوانين والانظمة المعمول بها فى البلدين . ولا تحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بسلع أخرى غير السلع المبينة فى الجدولين (أ) و (ب) الملحقين .

المادة الثالثة

ان تأدية قيمة البضائع المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية والنفقات العرضية الناجمة عنها والمدفوعات غير التجارية تتم تسويتها وفقا لاحكام اتفاقية المدفوعات الموقع عليها من قبل كلا الطرفين المتعاقدين فى ٢٥ مايس ١٩٦٠ .

المادة الرابعة

يوافق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مختلطة عند الضرورة لغرض دراسة المشاكل الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية وايجاد وسائل لتوسيع تبادل السلع بين البلدين .

المادة الخامسة

توافق الحكومتان على اقامة معارض للسلع لكل من البلدين فى البلد الآخر وان يقدم كل من الطرفين فى نطاق القوانين والانظمة المرعية فى بلده جميع أنواع التسهيلات الى الطرف الآخر لاقامة مثل هذه المعارض .

المادة السادسة

يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل حكومتى الطرفين المتعاقدين

وتدخل حيز التنفيذ بعد ابلاغ كل منهما الآخر بمصادقتها • وتكون هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة •

حررت هذه الاتفاقية ووقع عليها فى هذا اليوم المصادف ٢٥ مايس ١٩٦٠ بنسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والصينية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء •

المخول بالتوقيع نيابة عن
حكومة جمهورية الصين الشعبية
يى شى شانغ
وزير التجارة الخارجية

المخول بالتوقيع نيابة عن
حكومة الجمهورية العراقية
عبداللطيف الشواف
وزير التجارة

الجدول (آ)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير من جمهورية الصين الشعبية الى الجمهورية العراقية

١ ـ فولاذ (Rolled Steel)

٢ ـ صفائح من الالمنيوم

٣ ـ مختلف أنواع المكائن واجزاءها والمكائن الكهربائية وقضبان اللحيم .

٤ ـ مختلف أنواع المعدات الكاملة لمعامل الصناعة الخفيفة .

٥ ـ مختلف أنواع معدات الاتصالات اللاسلكية .

٦ ـ البطاريات على اختلاف أنواعها .

٧ ـ مواد التأسيسات الكهربائية واللوازم الكهربائية البيتية .

٨ ـ الزجاج وكاشى لماع للحيطان والمواد الصحية والسيراميك والسلع الفخارية .

٩ ـ الخشب المعاكس .

١٠ ـ المواد الكيمياوية والمواد الصيدلانية ومواد الصباغة والاصباغ الزيتية .

١١ ـ الدراجات الهوائية ومكائن الخياطة وسلع للرياضة وأقفال .

١٢ ـ تايرات ومنتجات مطاطية .

١٣ ـ مختلف أنواع المعادن .

١٤ ـ السجاد والفرو والفرش .

١٥ ـ الشاى والسكر والحليب المركز المعلب .

١٦ ـ منتجات أهلية بما فيها التوابل والحصران المصنوعة من القش والمصنوعات اليدوية وفحم الخشب .

١٧ ـ غزول من الحرير وأقمشة صوفية وأقمشة قطنية وسائر المنتجات المصنوعة من الالياف .

١٨ ـ الورق والقرطاسية واللوازم التعليمية .

الجدول (ب)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية الى جمهورية الصين الشعبية

١ ـ التمور

٢ ـ الجلود الخام

٣ ـ الصوف

٤ ـ القطن

٥ ـ المصارين

٦ ـ الحبوب

٧ ـ البذور الزيتية والزيوت النباتية الخام

٨ ـ النفط الخام ومنتجات النفط

٩ ـ السمنت

(كتاب منحق رقم ـ١ـ)

بكين فى ٢٥ مايس ١٩٦٠

سيادة عبداللطيف الشواف المحترم

وزير التجارة

« لى الشرف أن أشير الى ما اتفقنا عليه من أنه لا يحق للمشترين من أى من بلدينا ان يعيدوا بيع أو يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الآخر الى بلد ثالث ما لم يقترن اجراء مثل هذه الصفقات بالموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة فى البلدين .

ان هذا الكتاب يشكل جزء لا يتجزأ من اتفاقية التجارة الموقعة اليوم بين حكومتينا » .

أكون شاكرا لو أيد سيادتكم الاتفاق المذكور أعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام

يى شى شانغ
وزير التجارة الخارجية
جمهورية الصين الشعبية

(كتاب ملحق رقم ـ١ـ)

بكين فى ٢٥ مايس ١٩٦٠

سيادة يى شى شانغ المحترم

وزير التجارة الخارجية

فى جمهورية الصين الشعبية

لى الشرف أن أؤيد تسلم كتاب سيادتكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذى جاء فيه ما يلى :ـ

« لى الشرف أن أشير الى ما اتفقنا عليه من أنه لا يحق للمشترين من أى من بلدينا ان يعيدوا بيع أو يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الآخر الى بلد ثالث ما لم يقترن اجراء مثل هذه الصفقات بالموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة فى البلدين .

ان هذا الكتاب يؤلف جزء لا يتجزأ من اتفاقية التجارة الموقعة اليوم بين حكومتينا » .

لى الشرف أن أؤيد موافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور أعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام

عبداللطيف الشواف
وزير التجارة
فى الجمهورية العراقية

(كتاب ملحق رقم ـ٢ـ)

بكين فى ٢٥ مايس ١٩٦٠

سيادة عبداللطيف الشواف المحترم
وزير التجارة فى الجمهورية العراقية

« لى الشرف أن أشير الى سيادتكم انه بناء على رغبة الوفد التجارى الحكومى للجمهورية العراقية وشريطة ان تكون الاسعار والمواصفات والشروط الاخرى مناسبة توافق حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥٠٠٠ (خمسة وستين الف) طن مترى فقط من التمور من حكومة الجمهورية العراقية وذلك خلال فترة نفاذ (الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية) الموقعة فى ٢٥ مايس ١٩٦٠ • ان هذه التمور ستكون من نفس أنواع التمور العراقية لحاصل سنة ١٩٥٨ والتى استوردتها الصين سنة ١٩٥٩ •

أما بشأن تحديد الاسعار والنوعية والمواصفات والاحكام والشروط الخاصة بالصفقات فأن المؤسسات المختصة لكلا الطرفين ستتباحث فيما بينها وتعقد العقود الخاصة بها • » •

سأكون شاكرا اذا أيدتم سيادتكم الاتفاق أعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

يى شى شانغ
وزير التجارة الخارجية
لحكومة جمهورية الصين الشعبية

(كتاب ملحق رقم ـ٢ـ)

بكين فى ٢٥ مايس ١٩٦٠

سيادة يى شى شانغ المحترم
وزير التجارة الخارجية
فى جمهورية الصين الشعبية

لى الشرف ان أؤيد تسلم كتاب سيادتكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذى جاء فيه :ـ

« لى الشرف أن أشير الى سيادتكم انه بناء على رغبة الوفد التجارى الحكومى للجمهورية العراقية وشريطة ان تكون الاسعار والمواصفات والشروط الاخرى مناسبة توافق حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥٠٠٠ (خمسة وستين الف) طن مترى فقط من التمور من حكومة الجمهورية العراقية وذلك خلال فترة نفاذ (الاتفاقية التجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية) الموقعة فى ٢٥ مايس ١٩٦٠ • ان هذه التمور ستكون من نفس أنواع التمور العراقية لحاصل سنة ١٩٥٨ والتى استوردتها الصين سنة ١٩٥٩ •

أما بشأن تحديد الاسعار والنوعية والمواصفات والاحكام والشروط الخاصة بالصفقات فأن المؤسسات المختصة لكلا الطرفين ستتباحث فيما بينها وتعقد العقود الخاصة بها • » •

لى الشرف أن أؤيد موافقة حكومتى على محتويات الكتاب المذكور أعلاه •

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

عبداللطيف الشواف
وزير التجارة
فى الجمهورية العراقية

اتفاقية المدفوعات

بـــين

حكومة الجمهورية العراقية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية رغبة منهما فى تسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بين بلديهما اتفقتا على ما يأتى :

المادة الاولى

أ – يفتح بنك الصين الشعبية الذى يعمل نيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية حسابا بالدينار العراقى بأسم البنك المركزى العراقى ويسمى « حساب العراق » ولا تستوفى عن هذا الحساب أية فائدة أو أجور .

ب – يفتح البنك المركزى العراقى الذى يعمل نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية حسابا بالدينار العراقى باسم بنك الصين الشعبية ويسمى « حساب الصين » ولا تستوفى عن هذا الحساب أية فائدة أو أجور .

ج – يجرى تسديد كافة المدفوعات عن قيمة السلع المتبادلة والنفقات العرضية الناجمة عن ذلك التبادل وكذلك المدفوعات غير التجارية عن طريق الحسابين المذكورين فى الفقرتين (آ) و (ب) أعلاه على ان تراعى فى ذلك الانظمة والقوانين المعمول بهـا فى بلد كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية

ان « حساب العراق » و « حساب الصين » يجوز ان يظهرا رصيدا اجماليا صافيا فى صالح أى من الطرفين لا يتجاوز ٥٠٠ر٠٠٠ (خمسمائة الف) دينار عراقى . وفى نهاية كل شهر اذا تجاوز الرصيد الاجمالى الصافى المبلغ المذكور أعلاه فان مبلغ الزيادة المذكورة يسدد بناء على طلب

الطرف الدائن خلال شهر من تاريخ الطلب بالباون الاسترليني أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان •

المادة الثالثة

في حالة حدوث أي تغيير في سعر تبادل الدينار العراقي بالنسبة للذهب (الدينار العراقي الواحد يساوي حاليـــا ٢٫٤٨٨٢٨ غـــرام من الذهب الخالص) يعدل رصيد الحسابين المذكورين في المادة الاولى من هذه الاتفاقية بموجب ذلك وفي موعد حدوث التغيير •

المادة الرابعة

يجرى تحويل الدنانير العراقية المنصوص عليهـــا في المادتين الثانية والخامسة من هذه الاتفاقية الى باونات استرلينية أو الى أية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان على أساس سعر تعادل الذهب الجاري في يوم التسديد •

المادة الخامسة

عند انتهاء العمل بهذه الاتفاقية :ـ

آ ـ تتم تسوية الرصيد الصافي للحسابات المذكورة في المادة الاولى من قبل الفريق المدين خلال ثلاثة أشهر من انتهاء العمل بهذه الاتفاقية بسلع يتفق عليها الطرفان أو بالباونات الاسترلينية أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان •

ب ـ تبقى الحسابات المذكورة في المادة الاولى مفتوحة لمدة ستة أشهر لغرض تصفية العمليات الجارية المتعاقد عليها بموجب هذه الاتفاقية • وتجرى تسوية أي رصيد متبق عند انتهاء فترة الستة أشهر حالا من قبل الطرف المدين وذلك بالباونات الاسترلينية أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان •

المادة السادسة

يتفق البنك المركزى العراقى وبنك الصين الشعبية على ترتيبات بشأن الاجراءات الفنية لتنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

أ – يصادق على هذه الاتفاقية من قبل حكومتى الطرفين المتعاقدين وتدخل حيز التنفيذ بعد ابلاغ كل منهما الآخر بالمصادقة عليها . وتكون مدة نفاذ هذه الاتفاقية سنة واحدة تمدد تلقائيا لفترات سنوية مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر تحريريا بتعديل أو انهاء هذه الاتفاقية قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة نفاذها .

ب – ان نفاذ المادة الثالثة من (اتفاقيـــة التجارة والمدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية) التى دخلت حيز التنفيذ فى ٢ شباط ١٩٥٩ يمدد لغاية تاريخ دخول الاتفاقيـــة الحالية حيز التنفيذ .

حررت هذه الاتفاقية ووقع عليها فى بكين فى هذا اليوم المصادف ٢٥ مايس ١٩٦٠ بنسختين أصليتين كل منهمـــا باللغات العربيـــة والصينية والانجليزية ويعول على النصوص الثلاثة على السواء .

المخول بالتوقيع عن
حكومة جمهورية الصين الشعبية
يى شى شانغ
وزير التجارة الخارجية

المخول بالتوقيع عن
حكومة الجمهورية العراقية
عبداللطيف السواف
وزير التجارة

بروتوكول

لمباحثات اللجنة المختلطة

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الديمقراطية

بروتوكول

لمباحثات اللجنة المختلطة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية التى دارت فى برلين من ٣١ مايس ١٩٦٠ الى ٣ حزيران ١٩٦٠

استنادا الى المادة العاشرة من « الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية » المعقـــودة فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ فقد اجتمعت اللجنة المختلطة لحكومتى البلدين خلال الفترة من ٣١ مايس لغاية ٣ حزيران ١٩٦٠ لغرض النظر فى وضعية تبادل البضائع بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبحث الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تحقيق زيادة أخرى سريعة للتجارة بينهما .

لقد اتفق وفدا كلا البلدين على ما يلى :ـ

١ ـ ان حجم التجارة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية قد ازداد باستمرار لمصلحة الطرفين منذ عقد الاتفاقية التجارية سنة ١٩٥٨ . وفى سنة ١٩٥٩ كان تبادل البضائع قـــد تضاعف بمقدار ٣ر٦ عما كان عليه فى السنة الماضية .

وسيبذل البلدان الجهود لتحقيق زيادة أكبر فى حجم التجارة خلال سنة ١٩٦٠ وفى هذا المجال تمنح جميع التسهيلات الممكنة من أجل تنمية التجارة المتبادلة وتدرس بروح طيبة ، فى كل حالة ، المقترحات التى يقدمها أى من الطرفين فيما يتعلق بتوسيع التجارة .

٢ ـ ان جدول (أ) الملحق « بالاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقيـة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية » لسنة ١٩٥٨ يكمل كما يلى :ـ

٩ السمنت

١٠ النفط الخام

١١ منتجات النفط

١٢ المنتجات والمواد الاولية الاخرى .

٣ ـ ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية على استعداد ، شريطة ان تكون الاسعار والمواصفات والشروط الاخرى ملائمة ، لان تشترى سنة ١٩٦٠ كمية :ـ

ما يقارب من ١٧٠٠٠ (سبعة عشر الف) طن من التمور لعلف الحيوان و٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) طن من التمور للاستهلاك البشرى .

وتجرى المفاوضات التفصيلية الضرورية لتحقيق هذه المشتريات بين مؤسسات التجارة الخارجية المختصة فى البلدين .

٤ ـ وافق وفدا البلدين على ان تدرس مؤسسات التجارة الخارجية المختصة فيهما جميع الترتيبات الممكنة التى تساعد على تنمية تصدير السمنت العراقى .

٥ ـ ان اقامة المعارض فى أراضى كلا البلدين قد اثبتت انها وسائل مفيدة لتنمية تبادل البضائع والمعلومات الخاصة بامكانيات انتاج وتسليم السلع .

وفى هذا المجال فان الوفد العراقى يلاحظ بارتياح ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية ستقيم معرضا صناعيا شاملا فى بغداد فى تشرين الاول سنة ١٩٦٠ وفى الوقت نفسه فان وفد جمهورية ألمانيا الديمقراطية يلاحظ بسرور ان الجمهورية العراقية كانت تمثل بانتظام خلال السنوات الاخيرة بالعرض فى معارض ليبزغ الدولية .

ويحرص الطرفان على زيادة وتعزيز التعاون فى مجال المعارض لمصلحة العلاقات التجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

حـــرر فى برلين فى الثالث من شـــهر حزيران ١٩٦٠ بنسختين أصليتين .

كتبت كل منها باللغات العربية والالمانية والانكليزية ، ويعول على النصوص كافة على السواء .

اوجين كاتنر	**الدكتور مظفر حسين جميل**
بالنيابة عن وزارة التجارة	**بالنيابة عن وزارة التجارة**
الخارجية والداخلية الالمانية	**فى الجمهورية العراقية**
فى جمهورية المانيا الديمقراطية	

بروتوكول

عن اجتماع اللجنة المختلطة

العراقية ـ الجيكوسلوفاكية

بروتوكول

عن اجتماع اللجنة العراقية ـ الجيكوسلوفاكية المختلطة

ان اللجنة المختلطة التى اجتمعت فى براغ من ١٣ ـ ١٦ مايس ١٩٦٠ بموجب المادة ١٢ من الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفاكية المؤرخة فى ١٤-١٢-١٩٥٨ ، قد بحثت فى تنفيذ الاتفاقية التجارية المذكورة خلال السنة الاولى من تطبيقها ولاحظت تطور العلاقات التجارية وزيادة تبادل البضائع بين البلدين .

وعملا بالفقرة ج من المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية قررت اللجنة المختلطة ان كمية مشتريات جيكوسلوفاكيا من العراق خلال السنة الثانية من تنفيذ الاتفاقية التجارية يجب ان تعطى حافزا آخر كما يلى :ـ

١ ـ يقوم الطرفان المتعاقدان ببذل أقصى جهودهما لرفع قيمة مستوردات جيكوسلوفاكيا من العراق الى الحد المتفق عليه سابقا وهو ٥٠٪ من قيمة صادرات جيكوسلوفاكيا الى العراق . ولهذا الغرض فقد اتفق الطرفان على ان يبحث الطرف الجيكوسلوفاكى بصورة جدية امكانية استيراد السمنت والتبغ بالاضافة الى السلع العراقية الاخرى المذكورة فى الجدول ب الملحق بالاتفاقية التجارية المؤرخة فى ١٤-١٢-١٩٥٨ ومن المفهوم ان الالتزام المذكور فى الكتاب رقم ٢ الملحق بالاتفاقية التجارية سيبقى نافذ المفعول .

٢ ـ ان الطرف الجيكوسلوفاكى سيشترى تمورا عراقية لا تقل قيمتها عن ٢٥٠ الف باون استرلينى ، ومن هذا المبلغ ٥٠ الف باون استرلينى تخصص لشراء تمور للاستهلاك البشرى .

ان هذا البروتوكول يكون جزءا لا يتجزء من الاتفاقية التجـــارية المؤرخة فى ١٤-١٢-١٩٥٨ ويدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين •

حرر فى براغ بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٠ بنسختين باللغتين العربية والجيكية ويعول على النصين •

بالنيابة عن حكومة الجمهورية الجيكوسلوفاكية
الواس هلوخ

بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
عبداللطيف الشواف

الفهرست

الصفحة	الموضوع
	مقدمة الكتاب
١	جدول يبين الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والبلدان الاخرى منذ بداية تموز ١٩٥٩ لغاية حزيران ١٩٦٠
٥	خطاب السيد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد سابقاً بمناسبة افتتاح المفاوضات التجالية بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديقراطية
٨	بيان مشترك حول العلاقات التجارية العراقية ـ الفيتنامية
٩	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية
١٥	بروتوكول خاص بالتمثيل التجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية
١٧	بيان رسمى حول تبادل وثائق ابرام الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية فيتنام الديمقراطية
٢١	كلمة سيادة عبداللطيف الشواف وزير التجارة بمناسبة التوقيع على اتفاقية التجارة والمدفوعات والبروتوكول الملحق بها بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٢٣	اتفاقية للتجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الصفحة	الموضـــوع
٢٧	بروتوكول خاص بالتمثيل التجـارى بين الجمهورية العراقيـة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٢٩	بيان رسمى حول تبادل وثائق ابرام اتفاقية التجارة والمدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٣٣	كلمة سيادة عبداللطف الشواف وزير التجارة فى حفلة التوقيع على الاتفاق التجارى مع جمهورية البانيا الشعبية
٣٦	ترجمة خطاب سفير البانيا فى بغداد بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين البلدين
٣٨	اتفاق تجارى بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية
٤٥	خطاب سيادة عبداللطيف الشواف وزير التجارة فى حفلة التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية ومملـكة الدنمارك
٤٨	خطـاب القائم بالاعمال الدنماركى فى حفلة التوقيع على اتفاقيـة التجارة بين الدنمارك والجمهورية العراقية
٥٢	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة مملـكة الدنمارك
٦٢	الاتفاقيـة التجارية واتفاقيـة المدفوعات بين الجمهوريـة العراقية والجمهورية التونسية
٦٥	كلمة الدكتور مظفر حسين جميل رئيس الوفد التجارى العراقى فى حفلـة التوقيع على الاتفاقية التجارية واتفاقيـة المدفوعات بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية
٦٧	كلمة السيد منصور معلى رئيس الوفد التجارى التونسى بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية واتفاقيـة المدفوعات بين الجمهورية العراقية والتونسية

الصفحة	الموضـــوع
٧٠	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقيـة والجمهوريـة التونسية
٧٦	اتفاقية المدفوعات بين الجمهورية العراقية والجمهورية التونسية
٨١	كلمة سيادة عبداللطيف الشواف بمناسبة توقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية
٨٣	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الاندونيسية
٩١	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية
٩٧	بيان مشترك حول توقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والمملكة المغربية
١٠١	كلمة سيـادة عبداللطيف الشواف وزير التجارة بمناسبة التوقيع على الاتفاقية التجارية واتفاقية المدفوعات بين الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية
١٠٦	اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية
١١٥	اتفاقية المدفوعات بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية
١٢١	برتوكول لمباحثات اللجنـة المختلطـة بين الجمهورية العراقيـة وجمهورية المانيا الديمقراطية
١٢٧	برتوكول عن اجتماع اللجنة العراقية ـ الجيكوسلفاكية المختلطة

6118

VETVS & NOVVM TESTAMENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
Sept.—Oct. 1987
We're Quality Bound

Princeton University Library
32101 061871768